رسالة في الفرق بين النعت والبدل وعطف البيان

لابن السِّيد البَطَلْيوسي

(٤٤٤ - ٥٢١هـ)

قرأها وعلَّق عليها

وليد محمد السراقبي

كلية اللغة العربية ـ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

الريـــاض

تتداخل بعض الأبواب النحوية في وظائفها والمقاصد منها، ممّا يؤدّي إلى لبس في تمييز بعضها من بعض، وتفريقه عن الآخر. وكان باب التوابع من بين الأبواب التي تداخلت حدودها، وتشابكت أغراضها، وكان البدل وعطف البيان أكثرها إثارة للالتباس، حتى جعل ذلك الرضي الأستراباذي يقول: وأنا حتى الآن لم يتكشف لي وجه الفرق بين البدل وعطف البيان. وكان ذلك كله حافزاً للنحاة إلى تلمس معالم التشابه، وتمييز أوجه الاختلاف، وبيان الحدود الفاصلة بين تابع وآخر. واتخذوا لذلك سبيلين، أولاهما: عرض أوجه الاتفاق والاختلاف في سياق الأبواب النحوية التي بنوا عليها كتبهم، ولعل ابن السراج أوّل من عرض لذلك في كتابه (الأصول). والثانية: تخصيص بعض الجزئيات المتداخلة برسائل قصيرة يفرشون فيها على نحو مفصل معالم الاتفاق والاختلاف. ولعل ابن السّيد أوّل من نهج هذه الطريق، فوضع رسالة خاصة يكشف بها التداخل فيما بين البدل وعطف البيان والنعت، وهي هذه الرسالة التي نقدمها محققة في الصفحات القادمة.

وابن السّيد هو أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد، ولد في بَطَلْيوس(١) سنة (٤٤٤هـ)، وإليها ينسب. وقد عرف العصر الذي وُلِدَ فيه ابن السيد بـ(عصر الطوائف) ففيه تمزّقت البلاد إلى دول فتات، يحكمها ملوك تتحكّم بهم الأهواء السياسية، وتعصف بهم الإحن والفتن، وتفتك بعلاقاتهم الدسائس والمنافسات. إلا أنّ ذلك يقابله ازدهار علميّ وفكري يجعل منه أزهى عصور حضارة الفردوس المضيّع، وأكثرها ثراء وروافد؛ فقد ازدهرت علوم القراءات، والحديث، وعلوم

(١) بَطَلْيوس - بفتح الباء والطاء وسكون اللام وضمّ الياء - من مدن الأندلس الكبرى على نهر آنة غربي قرطبة، وإليها نسب غير ما واحد. معجم البلدان ١/٤٤٧ (بطليوس)، وأزهار الرياض ٣/١٠٥، وقلائد العقيان ٦/٧٠٨.

الأدب، ونشطت حركة الدراسات اللغوية والنحويّة، وارتفع نجم الدراسات الفلسفيّة، وكان ابن السيد وابن باجة من أعلامها.

تلقّى ابن السّيد علومه على يد جملة من جلة علماء عصره، منهم:

١- أخوه عليّ بن محمد بن السّيد، كان يلقّب بالخيطال[١]: روى عنه أخوه أبو عبد الله كثيراً من كتب الأدب[٢]، توفّي سنة ٤٨٨هـ.

٢- عاصم بن أيّوب البطليوسي[٣]: لغويّ ثقة، وأديب ضابط، توفي سنة ٤٩٤هـ.

٣- حسين بن محمد بن أحمد، أبو عليّ الغسّاني الجيّانيّ[٤]، تلميذ الأعلم الشنتمريّ: إليه انتهت رئاسة علم الحديث، وكان إلى جانب ذلك عرفاً بالأدب، بصيراً باللغة وغريبها[٥]، توفّي سنة (٤٩٨هـ).

طوّف ابن السيد في أرجاء البلاد الأندلسية، والتحق ببلاطات كثير من ملوكها، فعاش في كنف بني ذي النون ملوك طليطلة، وتوطّدت الثقة بينه وبينهم. ثمّ تركهم ليدخل في طاعة بني رزين، ملوك شنتمريّة، فغدا كاتب ملكها عبد الملك ابن هذيل الذي أكرمه وأحسن وفادته، وأفاء عليه من فضله، وأعلى مقامه وأحلّه «في أرفع محلّ، وأنزله منزلة أهل العقد والحلّ، وأورده أصفى مناهل مائه، وأحضره مع خواص ندمائه»[٦]. وبعد ذلك غادرهم إلى سرقسطة، وكان عليها المستعين بالله أحمد بن محمد بن سليمان بن هود، فاستقبله وأكرمه. ثمّ حلّ أخيراً في

(١) الصلة ٢/٤٢١، ومعجم الأدباء: ١٩٥٧ و١٩٥٨.

(٢) معجم الأدباء: ١٩٥٨.

(٣) الصلة ٢/٤٢٧، وبغية الوعاة ٢/٢٤.

(٤) الصلة ١/١٤١-١٤٢، ومعجم الأدباء: ٢٨٤٨، وأزهار الرياض ٣/١٤٩.

(٥) أزهارالرياض ٣/١٤٩.

(٦) أزهار الرياض ٣/١٢٣.

(بلنسية) مؤثراً العزلة وتجنّب الحكّام والنأي عنهم، وراغباً في التفرّغ لعلوم العربيّة والفلسفة، فذاع صيته في طول البلاد وعرضها، واشتهر بجودة التعليم والضبط وحسن التلقين[١]، وغدا موئل الناس وقبلتهم، إليه يرحلون، وعنه يأخذون، ومن علمه الجم يغرفون، فكان (أحد من تفخر به جزيرة الأندلس من علماء العربيّة)[٢]، وأصبح (نحويّ زمانه وعلامته)[٣]، فتلقّى عنه العلم خلق كثير، منهم:

١- أبو الحسن عليّ بن عبد الله بن خلف الأنصاري[٤]: عالم متقن، مقدّم في علم اللغة، توفّي سنة ٥٦٧هـ.

٢- أبو حفص عمر بن محمد بن عوض البلنسي: لغويّ اختص بابن السيد وصحبته، واختصر له كتابه (المثلث)[٥].

٣- أبو القاسم خلف بن عبد الملك بن بشكوال[٦]: صاحب كتاب (الصلة على ذيل تاريخ ابن الفرضي).

وقد عرف ابن السيد بشخصيّته المتعددة الجوانب، الكثيرة المواهب، حتى قال فيه الفتح بن خاقان: « ... شيخ المعارف وإمامها... لديه تنشد ضوالّ الأعراب، وتوجد شوارد اللغة والإعراب)[٧]؛ فقد كانت له مشاركات في ميادين علميّة كثيرة، من حديث، وفقه، وشعر، وأدب، ولغة، وفلسفة، ونحو، مما يجعله إحدى الشخصيّات العلميّة التي تعكس بصدق نضج الحياة الثقافية في الأندلس، فأقرّ له الجميع بسعة العلم، وعلوّ الهمة، وسموّ المكانة، فكان تاج مفرق ديار الأندلس،

(١) الصلة ١ / ٢٩٢.

(٢) المغرب في حلى المغرب ١ / ٣٨٥.

(٣) نفح الطيب ١ / ١٨٥.

(٤) التكملة: ترجمة ١٠٨٨، نقلاً عن مقدمة تحقيق الاقتضاب.

(٥) التكملة: ترجمة ١٨٢٥، نقلاً عن مقدمة تحقيق الاقتضاب.

(٦) سير أعلام النبلاء ٢١ / ١٣٩، وانظر: مقدمة تحقيق كتاب الصلة١ / ج - د.

(٧) قلائد العقيان ٦ / ٧٠٩.

وهو (ضارب قداح العلوم ومجيلها... لو أنّ للأيام ألسناً ناطقة، وأوصافاً متناسقة... ما جرت إلى إنصافه، ولا درت بعض أوصافه...)[١].

خلّف ابن السيد جملة من الآثار تنبئ عن شخصيته ذات الأفق الموسوعي، وتقرّ بفضله وغزارة علمه، وشدة استقصائه، ودقّة ضبطه، وتكشف عن «تحقّق له في العلوم الحديثة والقديمة، وتصرّف في طرقها القويمة، ما خرج بمعرفتها عن مضمار شرع، ولا نكب عن أصل للسنّة وفرع»[٢]، فكتبه «دالة على رسوخه واتساعه، ونفوذ وامتداد باعه»[٣]، ومنها:

١- إصلاح الخلل الواقع في الجمل[٤].

٢- الاقتضاب في شرح أدب الكتّاب[٥].

٣- الحلل في أبيات الجمل[٦].

٤- ذكر الفرق بين الأحرف الخمسة[٧].

٥- شرح سقط الزّند[٨].

وغيرها كثير، ومنها هذه الرسالة.

---

(١) أزهار الرياض ٣ /١٠٥، ١٠٦.

(٢) المرجع نفسه ٣ /١٠٥، ١٠٦.

(٣) بغية الملتمس: ٣٣٧.

(٤) نشر مرّتين، الأولى بتحقيق سعود عبد الكريم سعودي، وهو أصل رسالة للماجستير مقدمة إلى جامعة بغداد سنة ١٩٧٢م، والثانية بتحقيق د. حمزة النشرتي، الرياض، ١٩٧٥م.

(٥) صدر عن الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، القاهرة، ١٩٨١م، بتحقيق مصطفى السقّا، ود. حامد عبد المجيد.

(٦) نشر في القاهرة، ١٩٧٩م، بتحقيق د. مصطفى إمام.

(٧) نشر في القاهرة، ١٩٧٩م، بتحقيق د. مصطفى إمام.

(٨) صدر محققاً في القاهرة باعتناء لجنة التأليف والترجمة والنشر.

* **الرسالة:**

بنى ابن السيد هذه الرسالة على فكرة رئيسة، هي بيان الفرق بين التوابع الثلاثة: النعت، والبدل، وعطف البيان، وعرض خصائص كل منها، والكشف عن معالم التشابه والاختلاف فيما بينها.

أمّا الإطار العام للرسالة فيمكن تحديده على النحو الآتي:

١- أوجه الفرق:

أ - بين النعت والبدل.

ب - بين النعت وعطف البيان.

ج - بين البدل وعطف البيان.

٢- أوجه الاشتراك.

٣- المواضع التي ينفرد بها عطف البيان:

أ - مناقشة بعض الآراء النحوية والاعتراضات.

ب- الخلاف النحوي في إبدال الاسم الظاهر من ضميرَي المتكلم والمخاطب، ورأي ابن السيد في ذلك.

ج- رأي ابن السيد في عطف البيان على المضمر.

* مصادره:

أشار ابن السيد إلى مصدر واحد من مصادره، هو كتاب (الإيضاح العضدي) لأبي عليّ الفارسي، فأحال إلى نصٍّ فيه، إلاّ أنّ النص ليس موجوداً فيه باللفظ الذي ذكره ابن السيد، فلعلّه اعتمد فيه على الذاكرة، أو على نسخة خطيّة أخرى، أو أنّه مجرّد إشارة إلى الفكرة العامة المقصودة. وذكر إلى جانب ذلك أسماء بعض العلماء الذين استقى بعض الآراء من آثارهم، مثل سيبويه، والأخفش، وأبي عليّ

الفارسي، فوقف موقف المجلِّ لسيبويه والمقدِّر له، وفنّد رأي من خطّأه، ورماه بالوهم لعدم فهمه مقاصد سيبويه. ثمّ وجّه كلام سيبويه الوجهة التي ينبغي أن يفهم عليها، وردّ كذلك على كلٍّ من الأخفش وأبي علي الفارسي رأييهما، وبين وجه الصواب فيهما.

* شواهده:

عضد ابن السيد أقواله وآراءه بجملة من الشواهد يمكن توزيعها على النحو الآتي:

أ- الشواهد القرآنيّة:

عددها ثلاث آيات، وهي:

١- قوله تعالى: ﴿زيتونةٍ لا شرقيّةٍ ولا غربيةٍ﴾ (النور: ٣٥). استشهد بها في معرض الردّ على أبي عليّ الفارسيّ، ذلك أنّه جعل كلمة (زيتونة) عطف بيان على كلمة (شجرة) مع أنّه نصّ في (الإيضاح) على أنّ عطف البيان لا يكون إلا في المعارف الجامدة، وبذلك يكون ما قاله مناقضاً لما قرّره في إعراب كلمة (زيتونة).

٢- قوله تعالى: ﴿وإنّك لتهدي إلى صراطٍ مستقيمٍ صراطِ الله﴾ (الشورى: ٥٢). أراد من الاستشهاد بهذه الآية أن يدل على أنّ رفع الإشكال في المبدل منه لا يكون في كل بدل، بل قد يكون المراد بالبدل التوكيد، وإن كان ما قبله مستغنياً عنه؛ لأنه في الآية لم يذكر كلمة (الصراط) لمّا شكّ أحدٌ في أن (الصراط المستقيم) هو صراط الله، وهو رأي سيبويه.

٣- قوله تعالى: ﴿ليجمعنّكم إلى يوم القيامة لا ريبَ فيه الذين خسروا أنفسَهم﴾ (الأنعام: ١٢). وبهذه الآية ردّ على الأخفش وخطّأه فيما ذهب إليه من إجازته إبدال الاسم الظاهر من ضمير المتكلّم والمخاطب استدلالاً بقوله فيها: (ليجمعنّكم... الذين خسروا)، وهو رأي قال به الكوفيون[١]، ومنع البصريّون

(١) شرح شذور الذهب: ٥٢٦، وتوضيح المقاصد ٣/ ٢٦٠، وانظر ح٤، ص٢٠ من التحقيق.

ذلك. وكان استناد ابن السيد في ردّ رأي الأخفش على أصلين، هما: إجماع النحاة على منع ذلك، وأنّ دلالة ضمير المتكلم في نهاية البيان.

وانتقل بعد ذلك إلى الرد على ما قد يعترض به معترض فيوجه كلام الأخفش عليه فيرى أنّ مراد الأخفش البدل المقصود به التوكيد، فذهب إلى أنّ هذا الاعتراض غير صحيح؛ لأنّ في إبدال الظاهر من ضميري المتكلم والمخاطب إحلالاً للاسم الظاهر محلّهما، والأصل امتناع استعمال الأسماء الظاهرة في إخبار المتكلّم عن نفسه.

وممّا يلحظ على منهجه في الاستدلال بالشواهد القرآنية أنّه لا يورد الآية كاملة، ولكنّه يقتصر على موطن الشاهد الذي يراد مناقشته.

ب- الشواهد الشعريّة:

أمّا شواهده الشعريّة، فقد بلغت الأبيات التي استظهر بها ابن السيد على آرائه عشرة أبيات، هي:

١- بيتان من العصر الجاهليّ، وهما البيتان الأوّل والرابع.

٢- بيتان من العصر الأمويّ، وهما البيتان الثاني والسادس.

٣- ثلاثة أبيات من الرجز لم يهتد إلى قائلها.

٤- بيت مجهول القائل والعصر أيضاً.

٥- بيتان محدثان لم يهتد إلى قائلهما.

وممّا يلحظ على منهجه في شواهده الشعريّة تردّده بين نسبة الشاهد وإغفالها، وربما أشار إلى غير ما رواية في البيت، أو ذكر أكثر من توجيه إعرابيّ للبيت، إلاّ أنّه كان يعرض عن التعقيب على البيت بتفسير لغويّ، أو شرح له، أو بيان مناسبته. وقد تنكّبت عن التفصيل في مقاصده من شواهده؛ لإشارتي إلى ذلك مفصّلاً في حواشي التحقيق.

ج- أقوال العرب:

وقد استظهر بقول واحد، وهو قولهم: (النجاءك)؛ لإثبات أنّ الضمير قد يزول منه معنى الاسميّة، ويغدو مجرّد حرف فحسب، نحو التاء في (أنت)، والكاف في (ذلك) و(النجاءك).

د- عبارات النحويّين:

أما العبارات التي درج النحاة على اصطناعها لتوضيح آرائهم، وإيصال مقاصدهم، فمثل ابن السيد مثل غيره من النحاة؛ ذلك أنّه لا تكاد تمرّ فكرة إلا ويعضدها ابن السّيد بعبارة تبيّن مراده، نحو: (مررت برجل كاتب) أو (ضُرِب زيد رأسه)، وغيرهما كثير. وقد بلغ عدد العبارات التي استظهر بها ابن السِّيد على آرائه ثمانياً وأربعين عبارة، وجلّها ممّا تداوله النحاة السابقون في آثارهم.

فمن خلال ما تقدّم كله يبدو لنا ابن السيد شخصيّة متمكّنة من أدواتها المعرفية، شديدة التقصّي، غزيرة الاطلاع، قادرة على عرض أفكارها وبنائها بناءً محكماً، ومناقشة آراء من سبقه من النحاة والردِّ عليهم، ومن ثمَّ الإدلاء برأيه من غير ما تجريح أو انتقاص من أقدارهم.

وبعد، فهذه دراسة موجزة أردت لها أن تكون مجرّد مدخل لتحقيق هذه الرسالة. وما كان لمثل هذه الدراسة المقتضبة ـ ومن خلال رسالة في ورقات ست ـ أن تلمّ إلماماً كافياً شافياً بمعالم شخصيّة ابن السّيد النحوية، ولكن حسبها أن تكون قد ألمحت إلماحاً إلى تلك المعالم الثرّة، ومبلغ نفسٍ عذرها مثل منجح، والله من وراء القصد.

* التحقيق:

اعتمدت في تحقيق هذه الرسالة على نسختين خطّيتين: الأولى تقع ضمن مجموع لثماني عشرة رسالة يعرض فيها ابن السِّيد لجملة من القضايا اللغويّة والنحويّة والفلسفيّة، وهي مما وقفه محمد الكفويّ على علماء الأزهر وطلبة العلم

فيه. والأصل من محفوظات مكتبة تشستربتي برقم (٤٣٢٥) ms، وعدد أوراقه (٧٨) ورقة، ومسطرته (٢٣ X ١٧,٨). والنسخة مكتوبة بخط مغربي، وعلى الورقة الأولى تمليكان؛ أحدهما لمحمد بن إبراهيم بن أحمد الصادق، والآخر لمحمد الكفوي. وعلى الورقة الأولى فهرس بالرسائل التي يحويها المجموع، وليس في النسخة ذكر لاسم الناسخ أو تاريخ النسخ أو مكانه. وتحتفظ المكتبة المركزيّة بجامعة الإمام بصورة فلميّة عنها، برقم (١٤٣٢٥ /ف). وعدد أوراق هذه النسخة ست ورقات، تبدأ بالورقة (٣٦ /أ)، بقول الناسخ: « بسم الله الرحمن الرحيم، صلى الله على محمد النبيّ الكريم وآله وسلم، جواب الفقيه الأستاذ أبي محمد بن السيد البَطَلْيوسي...)، وتنتهي بالورقة (٤٢ /أ) بقوله: (...كملت المسألة بحمد الله تعالى وعونه، لا ربّ سواه ولا معبود إلاّ إيّاه). وقد رمزت لها بالحرف (أ).

الثانية: تقع في ست ورقات أيضاً ضمن مجموع بعنوان (المسائل والأجوبة) محفوظ في مكتبة دير الإسكوريال برقم (١٥١٨)، وعدد أوراقه (١١١) ورقة، وعدد أسطره (٢١) سطراً. والمجموع مكتوب بخط مغربي، وناسخه (أبو سعيد مخلوف بن محمد بن علي الشيخليّ)، وتاريخ نسخه هو سنة (٦٣١هـ)؛ أي بعد وفاة ابن السيد بأكثر من قرن. وفي المكتبة المركزيّة بجامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلاميّة صورة فلميّة عنها برقم (٦٠٣٩)، وقد أدّت الرطوبة في النسخة الأصليّة إلى طمس مواضع منها. وقد رمزت لهذه النسخة بالحرف (ب).

تبدأ هذه النسخة بقوله: « كتب إليّ الشيخ رضي الله عنه: جوابك أيّدك الله بتوفيقه، ولا عدا بك عن الحقّ واتباع طريقه، عن الفرق بين النعت وعطف البيان والبدل... ». وتنتهي بقوله: « فهذا الجواب عن مسألتك، ولله الحمد كثيراً جزيلاً، وصلّى الله على محمد بكرة وأصيلاً ».

* منهج التحقيق:

جعلت النسخة (أ) هي الأصل، والنسخة (ب) نسخة عاضدة لها، وأثبتُّ الفروق التي بين النسختين في الحواشي، وخرّجت الآيات القرآنيّة في المتن، فكتبت رقم السورة والآية بين قوسين كبيرين إلى جانب الآية. وخرّجت الأبيات الشعريّة في الحواشي، فأشرت إلى اسم الشاعر ومظان الشاهد النحوية وغيرها ما أمكن، وشرحت غريبه، وعيّنت الغاية التي سيق الشاهد لأجلها. وتلبَّثت عند القضايا الجزئيّة وجهدت في تخريجها من مظانّها والتعليق عليها بما يجلو غامضها من غيرما ميل إلى التطويل أو جنوح إلى التكثّر.

[٣٦ / أ] بسم الله الرحمن الرحيم

صلى الله على محمد النبي الكريم وآله وسلم

جواب(١) الفقيه الأستاذ أبي محمد بن السّيد البَطَلْيُوسي

– رحمه الله – على سؤال مَن سأل عن الفرق بين النعت(٢)

[٣٦ /ب] وعطف البيان(٣) والبَدَل / /(٤) وتمييز كل منهم من

صاحبه بخواصِّه اللازمة له، ولِمَ لم يجز في النعتِ أنْ توصفَ النكرةُ بالمعرفةِ ولا المعرفةُ بالنكرة، وجاز ذلك في البَدَل؟ وهل هو جائز في عطف [البيان] أم لا؟ ولِمَ لمْ يجزْ أيضاً وصفُ المضمَر وجازَ البدلُ منه؟ وهل يجوزُ أنْ يعطَف على المضمر عطف بيانٍ أم لا؟ ولِمَ لم يجزْ في المعارف أنْ توصف المعرفةُ بما هو أخصُّ منها وأكثرُ تعريفاً، وجاز ذلك في نعْت النكرة، نحو: مَررْتُ برجلٍ كاتبٍ؟ [بيِّن لنا ـ يرحمك الله ـ وجه الحقيقة فيما سألتك عنه تَبيُّن مَن بلغ في العلم مبلغك يعظم

(١) في ب: « كتب إليَّ الشيخ رضي الله عنه: جوابك أيدك الله بتوفيقه، و لا عدا بك عن الحق و اتباع طريقه، عن الفرق بين النعت وعطف البيان والبدل ».

(٢) النَّعت لغة: الوصف. واصطلاحاً: هو التابع لما قبله، المشتق من المصدر؛ أي الدال على الحدث وصاحبه ... أو المؤوَّل به، وهو ما أشبهه في المعنى، كأسماء الإشارة غير المكانية، وذي... والمنسوب. شرح الحدود النحوية: ٣٧٣. والنعت مصطلح كوفي، ويقابله عند البصريين الصفة والوصف. همع الهوامع ٢ / ١٩.

(٣) العطف لغة: الرجوع إلى الشيء بعد تركه، يقال: عطف الفارس على قِرْنه، إذا التفت إليه. واصطلاحاً: هو تابع لما قبله موضِّح له إن كان معرفة، أو مخصِّص له إنْ كان نكرة، جامد غير مؤوَّل بمشتق. شرح الحدود النحوية: ٣٧٥. وعطف البيان مصطلح بصري، يقابله عند الكوفيين مصطلح الترجمة. وذهب الأنباريّ إلى أنَّ عطف البيان يترجم له البصريون ولا يترجم له الكوفيون. أسرار العربية: ٢٩٧. وانظر: الأشباه والنظائر ٢ / ٢٤٣. أقول: وقد أخرجه الزجاجي من التوابع ولم يعده فيها. انظر: الجمل: ١٣.

(٤) البدل لغة: العِوَض، وبدل الشيء: غيره والخَلَف منه وما يغني غناءَه. اللسان (بدل). والبدل اصطلاحاً: هو التابع المقصود بالحكم من غير واسطة. والبدل مصطلح بصري، وله عند الكوفيين أسماء مختلفة، فقد نقل الأخفش عنهم أنهم يسمّونه ترجمة وتبييناً، وسمَّاه الأخفش التبيان. وذهب ابن كيسان إلى أنهم يسمّونه تكريراً لما فيه من تكرار الاسم الأول بمعناه دون لفظه. انظر: معاني الفراء ١ / ٧، وارتشاف الضرب: ١٩٦٢، والتصريح ٣ / ٦٣١.

الله أجرك، ويجزل ذخرك عليه، فأجاب:]

وقفت على سؤالك، وفَّقنا الله وإيَّاك لما يرضيه، وجعلنا ممَّن يتحرَّى الصواب فيما يقوله ويأتيه، وقد أجبتك(١) على كل فصلٍ بما رأيت أنه يوافق مرادك ويطابقُ اعتقادَك. وستقفُ مِنْ جوابي هذا على أشياءَ لا تجدُها في كتبِ أصحابِ هذهِ الصِّناعة، وإنْ كنتُ إنَّما سلكتُ على منْهجهم، واهتديت بأَمْثلتهم، وأنا أحمدُ اللهَ على ما مَنَح مِنْ آلائِه، وأسألهُ العَوْنَ على شُكْرِ ما خوَّلَ من نَعْمائِه، لا ربَّ غيرُه.

أما سؤالك عن الفَرْقِ بين النَّعت(٢) وعطفِ البَيان(٣) والبَدَل(٤)، وتمييزِ كلٍّ واحدٍ منْهم(٥) من صاحبيه(٦)؛ فإنَّ هذهِ التوابعَ الثلاثةَ يمتازُ كلُّ واحدٍ منْها من صَاحبيه(٧) بفصولٍ تخصُّهُ، وهي معَ ذلك مشتركةٌ في أشياءَ تعمُّها(٨). وأنا أذكر ما تنفصلُ به وما تشتَركُ فيه، وبالله أَستعينُ.

(١) في ب: «وقد أجبنا عنه».

(٢) يراد من النعت تحلية المنعوت بحال خاصة به لا توجد في مشاركه في اسمه، وذلك بغية الفصل بينهما من جهة، والإيضاح والبيان عن طريق ذكر حال ثابتة للموصوف يعرفها المخاطب ولا توجد في مشاركه في الاسم من جهة أخرى. ولهذا منع النحاة أن تقع الجملة الإنشائية نعتاً؛ لأنها ليست خاصة بحال ثابتة للمنعوت. انظر: المقتضب ١/٢٦. وشرح المفصل ٣/٥٣، والبحر المحيط ٣/٣٤٢.

(٣) سمِّي عطفاً بذلك؛ لأن فيه رجوعاً من المتكلم إلى الاسم الأول وإيضاحاً له بذكر الثاني. وقُيِّد العطف بالبيان لأن فيه تكراراً للأول بالمرادف لا باللفظ لزيادة الإيضاح والبيان، فكأنك عطفت الشيء على نفسه. التصريح ٣/٥٣٧.

(٤) يراد من البدل رفع اللَّبس من جهة، وتكرار الحكم وإثباته من جهة ثانية. اللمع: ١٧٢، وشرح المفصَّل ٣/٦٤.

(٥) في ب: «منهما».

(٦) في ب: «صاحبه».

(٧) في ب: «صاحبه».

(٨) في ب: «يعمها».

أما النَّعْتُ والبَدلُ فإنَّهما ينفصلان منْ سَبْعةِ أَوْجهٍ، أحدُها: أنَّ النَّعْتَ سبيلُه أنْ يكونَ بالصِّفاتِ المشتقَّة منَ الأفعالِ، أو ما هو في حكمِ المشتَقّ[1]، جاريةً كانتِ الصِّفاتُ على أَفعالها أو غيرَ جارية، والبَدَلُ حكمه أنْ يكونَ بالأسماءِ الجامدةِ والمصادرِ[2].

والثاني: أنَّ النَّعتَ يجري على المنعوتِ في تعريفِه وتنكيرِه[3]، والبدلُ لا يلزم فيه ذلك.

والثالث[4]: أنَّ النعتَ جزءٌ منَ المنعوتِ؛ أَعني أنَّهُ صفةٌ منْ جملةِ صفاتِه الَّتي يُوصَفُ بها[5]، والبَدلُ ليسَ بجزءٍ في كل موضع[6]، بلْ قدْ يكونُ جزءاً منه،

(١) هذا هو مذهب الجمهور؛ ذلك أنّ الأصل في المشتق ألا يلي العوامل، وأن يكون تابعاً. انظر: البسيط: ٣٨٧، والملخَّص: ٥٦٢، والأشباه والنظائر ٢ / ٤٨٤. وقد خالف ابن الحاجب فلم يجعل الاشتقاق شرطاً، ولم يعمد إلى التأويل في غير المشتق. شرح الكافية ١ / ٢ / ٩٧٣، وانظر: شرح الحدود النحوية: ٣٧٣. وضعَّف سيبويه النعت بالجوامد، نحو: هذا رجلٌ أسدٌ؛ لأنه لا يوصف بالجواهر، وتقديره عنده على مجاز الحذف في المضاف، أي: هذا رجلٌ مثل أسدٍ، ومِثْل بمعنى مماثل. شرح المفصل ٣ / ٤٩، وشرح الكافية ١ / ٢ / ٩٧٣.

(٢) في ب: «أو بالمصادر».

(٣) يتبع النعت المنعوت في عشرة أشياء: حركات الإعراب الثلاث، والتعريف والتنكير، والتذكير والتأنيث، والإفراد والتثنية والجمع. شرح المفصَّل ٣ / ٥٤، والبسيط ١ / ٣٩٤، وثمار الصناعة: ٤٦٣. أقول: وهذا إنما يكون في النعت الحقيقي، أما في النعت السببي فإنَّ النعت يتفق مع منعوته في الإعراب، والتعريف والتنكير. ثم إن النعت قد يخالف منعوته في حالة قطعه عن النعتية، والبدل ليس فيه ذلك، فلا قطع فيه، ولهذا اقتصر ابن السيد على ذكر مسألة التعريف والتنكير.

(٤) في أ: «الثالث».

(٥) قال ابن السرَّاج: «فالصفة مع موصوفها بمنزلة الشيء الواحد». الأصول ٢ / ٢٢٥، وانظر: الحجة ١ / ١٤٨، وإصلاح الخلل: ٧٢، والبسيط: ٣٩٤.

(٦) ذلك أنه قد يكون بدل كل من كل، أو بدل بعض من كل، أو بدل اشتمال، أو بدلاً مباينا. والسهيليّ يردّ بدل بعض وبدل الاشتمال إلى بدل الكل من الكل، ويرى أن من سنن العرب أن تتكلَّم بالعام وهي تقصد خاصاً، وتحذف مضافاً وتنويه. انظر: توضيح المقاصد ٣ / ٢٥٠-٢٥١.

كقولك: (ضُرِبَ زيدٌ رأسُه)، وقد يكونُ هو إيَّاه، كقولك: (جاءني أخوكَ زيدٌ)، وقد يكون حَدَثاً منْ أحداثِه[1]، كقولك: (أعجبني زيدٌ حُسْنُه)، وقد يكونُ اسْماً مُصَاحِباً له صُحْبَةً عَرَضيَّة[2] يمكنُ زوالُها وانفصالُها منه، كقولك: (سُلِبَ زيدٌ ثوبُهُ).

[٣٧/ أ] والرابع: أنَّ البَدَل يجري / / مَجْرى جملةٍ أُخْرى ذَهَبتْ بها الجملةُ الأولى، ويقدَّر فيه إعادةُ[3] العاملِ[4]، والنَّعْتُ[5] لا يجري مَجْرى جملةٍ أُخرى، ولا تقَدَّر[6] معهُ [إعادة][7] العاملُ، ولكنْ هو الأوَّلُ بعينِه، ومن جملتِه.

والدليل على أنَّ البدل يجري مجرى جملةٍ أخرى [ظهور العامل معه في نحو قوله عز وجل: «الذين استضعفوا لمن آمن منهم»، وفي][8] نحو قول الشاعر[9] [الطويل]

ألا بكَر النَّاعي بخيرِ بني أَسَدْ بعمروِ بنِ مسْعودٍ وبالسيِّدِ الصَّمَدْ

(١) أي وصفاً من أوصافه سواء أكان ملازماً له كالحسن والقبح، أو منفكاً عنه كالكلام ونحوه.

(٢) ليست في ب.

(٣) في ب: «ولا تقدر معه إعادة».

(٤) ذهب سيبويه إلى أنَّ العامل في البدل والمبدل منه واحد، وأنَّ العامل في الثاني يُقدَّر من جنس الأوَّل، وبذلك لا يجعل سيبويه البدل من جملة أخرى غير جملة المبدل منه. انظر: الكتاب ١/ ٧٥-٧٦. والأشباه والنظائر ٢/ ٤٨٤. ووافقه على ذلك كل من المبرد والسيرافيّ وابن مالك والرضيّ، واعتلّوا لذلك بأن وظيفة البدل إيضاح المبدل منه فكيف يكون من جملة ثانية؟! انظر: شرح المفصل ٣/ ٧٧، وشرح الكافية ١/ ٢٧٧، وهمع الهوامع ٢/ ١١٥. وخالفَ سيبويه كل من الأخفش، والرماني وأبي علي الفارسيّ وأكثر المتأخرين، فجعلوا العامل في البدل من جملة أخرى. انظر: شرح المفصَّل ٣/ ٦٧، وشرح الكافية ١/ ٢٧٦، والتصريح ٢/ ١٣٢، وهمع الهوامع ٢/ ١١٥.

(٥) والعلَّة في ذلك أن النعت جزء من المنعوت. انظر: إصلاح الخلل: ٧٢.

(٦) في أ: «ولا يقدر».

(٧) ليست في أ.

(٨) ما بين حاصرتين زيادة من ب.

(٩) البيت لسَبْرة الأسدي، ونسب إلى هند بنت معبد بن نَضْلة، وهو في: أسماء المغتالين: ١٥١، والبيان والتبيين ١/ ١٠٨، وأمالي القالي ٢/ ٢٨٢، وسمط اللآلئ ٢/ ٩٣٢-٩٣٣، ومعجم ما استعجم: ٩٩٦،=

والخامس: أنَّ النّعت يكون بما هو من المنعوتِ وبما هوَ منْ سببهِ[1]، كقولك: (مَرَرْتُ برجلٍ قائمٍ)، فتصفُه بصفةٍ هيَ لهُ، و(مررْتُ برجلٍ قائمٍ أبوه)، فتصفه بصفةٍ هيَ لسببهِ. ولا يبدَلُ من الاسم إلا ما هُوَ هُوَ[2]، أو جزءٌ منْهُ، أو مصاحبٌ لهُ، ولا يُبْدل منهُ ما هو لسببهِ[3]، ألا ترى أنك تقول: (ضُرِبَ زيدٌ رأسُهُ)، ولا يجوز: (ضُرِبَ زيدٌ رأسُ أبيه).

والسادس: أنَّ البَدَلَ قد يكون منه ما يجري مَجْرى الغَلَط، ولا يكونُ ذلك في النعت.

والسابع: أنَّ النَّعتَ قدْ يكونُ منهُ ما يُرادُ بهِ المدْحُ أو الذَّمُّ أو الترحُّمُ[4]، ولا

= والحلل: ١٠٧، وشروح سقط الزند: ١٧١٦، وخزانة الأدب ١١ / ٢٦٩-٢٧٠. عمرو بن مسعدة وخالد ابن نضلة الأسديَّان قتلهما المنذر بن ماء السماء، وأقام على قبريهما منارتين كان يغرِّيهما بالدماء حتى سُمّيا بالغريَّين. السيِّد الصَّمد: السيِّد الذي لا أحد فوقه، سُمِّي بذلك لأن الناس تصمُد إليه عند الحاجة؛ أي: تلجأ. انظر قصَّتهما في: أسماء المغتالين من الأشراف في الجاهلية والإسلام (ضمن نوادر المخطوطات، ص ١٥٠-١٥١). ووجه الاستشهاد أن البدل (بعمرو بن مسعود) من جملة ثانية على تقدير إعادة العامل، فهو بعكس النعت الذي لا يحتاج إلى تقدير إعادة العامل؛ لأنه مع المنعوت كالكلمة الواحدة.

(١) في ب: «سبيله». وهو ما يسمَّى النعت السببيَّ، والمراد بالسبب الاتصال. وقد عرَّفه سيبويه بأنه «ما تجري فيه على الاسم الأوَّل صفة ما كان من سببه، نحو: مررت برجلٍ ضاربٍ أبوه رجلاً، أو صفة ما التبس به، نحو: مرر برجلٍ مخالطه داءٌ، أو صفة ما التبس بشيء من سببه، نحو: مررت برجلٍ ضارب أباه رجل». الكتاب ١ / ٢٢٦. وانظر: التبصرة ١ / ١٧٨، وشرح المفصل ٣ / ٥٤، والفروق لابن بري: ٨٥، والأشباه والنظائر ٢ / ٤٨٥.

(٢) ليس في ب.

(٣) إصلاح الخلل: ٧٣، والفروق لابن بري: ٨٥.

(٤) يشترط في قطع النعت عن النعتية شرطان؛ الأول: أن يكون النعت ثانياً أو ثالثاً فأكثر، والثاني: أن يتضمَّن معنى المدح أو الذم. وإن لم يتحقق هذان الشرطان فالإتباع على النعتية واجب. ثمار الصناعة: ٤٦٦، وشرح المقدمة المحسبة ٢ / ٤١٧ وما بعدها. وخالف ابن بابشاذ فذهب إلى تضعيف القطع وحسَّن الإتباع لا إلى امتناع الأول ووجوب الثاني. شرح المقدمة المحسبة ٢ / ٤١٨. وفرَّق بعض المتأخرين في ذلك بين المنعوت إذا كان نكرة أو معرفة. انظر: البسيط: ٣١٦، والمساعد ٢ / ٤١٦-٤١٧، وشرح التصريح ٢ / ١١٧.

يكونُ ذلكَ في البَدلِ(١). فهذه سبعة فُصول ينفصلُ بها النَّعْت من البدلِ(٢).

وأمَّا النَّعتُ وعطفُ البيانِ(٣) فإنَّهما ينفصلان منْ ثلاثةِ أوجهٍ، أحدها: أن النَّعت يكونُ بالصِّفات(٤) كما قدَّمنا، وعطفُ البيانِ يكونُ بالأسْماء الجوامد كالبَدَل(٥).

(١) إصلاح الخلل: ٧٤، والأشباه والنظائر ٢ / ٤٨٤.

(٢) زاد ابن برِّي على ما ذكره ابن السّيد من فوارق بين النعت والبدل ثلاثة فوارق، هي:

أ- أن النعت يسدُّ مسدَّه الجمل والظروف، فهو يوصف بالجمل وأشباهها. انظر: الفروق لابن برِّي: ٨٥، وشرح المقدمة المحسبة ٢ / ٤١٧، وشرح المفصل ٣ / ٥٢-٥٤، وإصلاح الخلل: ٧٤. وذهب ابن جني والزمخشري وابن مالك إلى إبدال الجملة من المفرد، ومنع اللوراقي ذلك. انظر: المحتسب ٢ / ١٦٥، والكشاف ٣ / ٣، وشرح التسهيل ٣ / ٣٣٩-٣٤٠، والأشباه والنظائر ٤ / ٩٤، وحاشية الصبان ٣ / ١٣٢.

ب- أن النعت يتبع المنعوت في الإعراب لفظاً ومحلاً، والبدل لا يجوز فيه ذلك، تقول: ما جاءني من أحدٍ إلاّ زيدٍ، وإلا زيدٌ، برفع (زيد) على المحلّ، ولا يجوز في البدل إلا الرفع على المحلّ. انظر: المقتضب ٣ / ٢٨١، وشرح الجمل ١ / ٥٥٥، وشرح التسهيل ٣ / ١٢٠.

ج- أنّ البدل لا يجري على الاسم في إعرابه، والنعت بعكس ذلك. فإذا قيل: ما زيدٌ شيئاً إلا شيءٌ لا يُعْبأ به، فإن لفظة (شيء) بدل من خبر (ما) المنصوب (شيئاً) ولا يجوز نصبه؛ ذلك أنّ (إلا) ألغت عمل (ما) فعادت الجملة (ما زيد إلا شيء لا يعبأ به). وأجاز كل من ابن بري والصفّار وابن الحاجب إبدال المرفوع من المنصوب في العبارة السابقة، وأنكر أبو حيان هذا المذهب ووهَّم القائلين به. انظر: ارتشاف الضرب ٢ / ١٠٥-١٠٦.

(٣) قال في ثمار الصناعة في تعريف عطف البيان: «أن تعطف على الاسم فتبيِّنه في الكنية، أو على الكنية فتبينها بالاسم... وقيل: كل اسمين لا يُعْرف أحدهما إلا بالآخر. وقد يكون الأوّل اسم إشارة، كقولك: هذا زيد أخوك، إذا جعلت الآخ خبراً». ثمار الصناعة: ٤٧١. و إنما سمي العطف عطفاً لأن المراد به الرجوع إلى الشيء بعد تركه. انظر: ص ١، ح ٢ من النص المحقق. ولم يفرد سيبويه باباً خاصاً بعطف البيان؛ ذلك أنه عالجه في أبواب متفرقة، منها ثلاثة أبواب خاصَّة بالتوابع، وأربعة أبواب من غيرها. انظر: التوابع في كتاب سيبويه: ٦٣ وما بعدها.

(٤) انظر ص ٢ من هذه الرسالة.

(٥) قال ابن السرَّاج: «وإنما سمّي عطف البيان ولم يقل: إنه نعت؛ لأنه اسم غير مشتق من فعل، ولا هو تحلية، ولا ضرب من ضروب الصفات، فعدل النحويون عن تسميته نعتاً». الأصول ٢ / ٤٥. وانظر: الأشباه والنظائر ٢ / ٤٨٤.

والثاني: أنَّ النَّعتَ يكونُ بالمعارفِ والنكرات[1]، وعَطْفُ البيانِ لا يكون إلاَّ بالمعارف[2].

والثالثُ: أنَّ النَّعتَ يكون بما هو للمنعوتِ[3]، وبما هو لسببه، كما قدَّمنا، وعطفُ البيانِ هوَ المعطوفُ عليه بعينه.

وأمَّا البَدلُ وعطفُ البيانِ فينفصلان[4] من أربعةِ أوجُه؛ أحدها: أن البدل قد يكونُ هو المبدلَ منْه بعينه، وقد يكونُ جُزْءاً منه، وقد يكونُ اسماً مصاحباً له، وقد يكون حَدَثاً من أحداثه ـ كما قدَّمنا، وعطفُ البيانِ هو المعطوفُ عليه أبداً.

والثاني: أنَّ البدلَ يكونُ بالمعارفِ والنكرات، [والأسماء الظاهرة، والأسماء

---

(١) تنعت النكرة بالنكرة، والمعرفة بالمعرفة، ولا يجوز التداخل بينهما، فلا يجوز وصف المعرفة بالجملة؛ لأن الجملة عندهم معدودة في النكرات، ولذلك اشترطوا لنعت المعرفة بالجملة الإتيان بالموصول. الجمل: ١٣، وشرح المفصل ٣/٥٤. وانظر: شرح المقدمة المحسبة ٢/٤٢١، وشرح المفصَّل ٣/٧٢-٧٣، وتوضيح المقاصد ٣/١٨٦-١٨٩.

(٢) ذهب البصريون إلى امتناع عطف البيان في النكرات، وأجازه الكوفيون في القبيلين. الجلل: ١٠٤، وأوضح المسالك: ٣١٠.

(٣) الأصول ٢/٢٤، والجلل: ١٠٨.

(٤) ذهب ابن السرَّاج إلى أن الفرق بين عطف البيان والبدل أنَّ عطف البيان تقديره النعت التابع للأوّل، وأن البدل تقديره أن يوضع موضع الأوّل. الأصول ٢/٤٦.

وعُرف عن الرضي قوله المشهور: «وأنا إلى الآن لم يظهر لي فرق جليٌّ بين بدل الكل وبين عطف البيان، بل ما أرى عطف البيان إلا البدل كما هو ظاهر كلام سيبويه؛ فإنه لم يذكر عطف البيان». شرح الكافية ١/٢/١٠٧٤. أقول: صحيح أنَّ سيبويه لم يذكر عطف البيان بهذا الاصطلاح، إلا أنه ذكره بلفظ العطف مطلقاً؛ ذلك أنه يلحظ الترابط بين الاسمين وظيفياً، والاشتراك بينهما دلالياً، وأن الثاني رجوع إلى الأوَّل. فسيبويه لم يرد عطف النسق حتماً، فقد قال: «يا زيدُ الطويلُ ذا الجمَّة، إذا جعلته وصفاً للطويل. وإن حملته على (زيد) نصبت. فإذا قلت: يا هذا الرجلُ، فاردت أن تعطف (ذا الجمة) على هذا جاز فيه النصب...». ولست أراه يقصد هنا إلا عطف البيان؛ ذلك أنَّ العطف غير مقصود لعدم وجود حرف العطف. انظر: الكتاب ١/٣٦٠، والأشباه ٤/٤٨١. ثمَّ إنَّ تفرقة النحاة بين البدل وعطف البيان مردها إلى التشبث بالناحية اللفظية من جهة، والإلحاح على فكرة العامل من جهة ثانية. انظر: نظام الارتباط و الربط: ١٨٨.

المضمرة][1]، وعطفُ البيانِ لا يكونُ إلاّ بالأسْماءِ المعارفِ الظَّاهرة[2].

والثالث: أن البدل ـ كما قلنا ـ يُقدَّرُ معه إعادةُ العامل[3]، وكأنَّه منْ جملةٍ أخرى، وعطفُ البيانِ لا يقدَّرُ فيه ذلكَ[4]، بل هو في هذا الوجه كالنَّعْتِ.

(١) ليست في أ.

(٢) انظر الحاشية (٢) ص ١٩. مذهب البصريين أن عطف البيان لا يكون إلا في المعارف، وخالفهم الكوفيون فأجازوه في النكرات والمعارف. وقد أجاز ابن مالك والسيوطي عطف البيان في النكرات، وجعلا منه قوله تعالى: ﴿يوقد من شجرة مباركة زيتونة﴾، فـ(زيتونة) عطف بيان على (شجرة). انظر: شرح ابن عقيل ٢ / ١٧٢-١٧٣، وهمع الهوامع ٢ / ١٢١، والتصريح ٣ / ٥٤٠. وسبق إلى إجازة ذلك كل من: أبي علي الفارسي، وابن جني، والزمخشري، وابن عصفور، وتابعهم على ذلك ابن هشام. انظر: الكشاف ٢ / ٢٩٧، والبحر المحيط ٣ / ٥٧٢، وشرح التسهيل ٣ / ٣٢٦، وأوضح المسالك ٣: ٣٠٩، ومغني اللبيب: ٧٤٣، والدر المصون ٤ / ٤٢٥، وتوضيح المقاصد ٣ / ١٨٥، وهمع الهوامع ٥ / ١٩٢. أقول: لعلَّ البصريين انطلقوا في منعهم ذلك من دلالة عطف البيان، فهو عندهم للبيان، والنكرة لا تبيان فيها. ومن أمثلة سيبويه في المسألة يتبين أنه لا يمنع ذلك؛ فقد جاءت كل أمثلته معارف. والراجح وقوع عطف البيان في المعارف والنكرات، فتكون له وظيفتان، الأولى: التوضيح في المعرفة، والثانية: التخصيص في النكرة والحد من دائرة شمولها؛ ذلك أنَّ عطف البيان يكون اسماً ثانياً للذات المذكورة أوّلاً، فيكون كل من النعت وعطف البيان محددين للذات لكن مع اختلاف في المحدِّد في كل منهما، وفق ما تشير إليه العلاقتان الآتيتان: النعت = اسم ذات + صفة من صفاتها ----> تحديد للذات. عطف البيان = اسم ذات + اسم آخر للذات ----> تحديد للذات. المحيط ٢ / ٢٥٦.

(٣) أنكر ابن يعيش أن يكون العامل في البدل والمبدل منه واحداً؛ لأنَّ ذلك يؤدي إلى محال، وهو أن يكون قد عمل في الاسم عاملان. شرح المفصل ٣ / ٦٧-٦٨.

واستدلَّ المانعون لذلك بظهور العامل في بعض المواضع، ومنها قوله تعالى: ﴿وقالَ الملأ الذينَ استكبروا من قومه للذين استضعفوا لمنْ آمنَ منهم﴾ [الأعراف: ٧٥]، فـ(لمنْ آمن) بدل من (الذين) بدل بعض من كل. انظر: شرح المفصل ٣ / ٧٣.

(٤) لم يشر سيبويه إلى العامل في عطف البيان، وجعل غيره العامل في عطف البيان هو العامل في متبوعه. شرح المقدمة المحسبة ٢ / ٤٢١، والحلل: ١٠٨، وإصلاح الخلل: ٧٣، ٧٦، وشرح المفصل ٣ / ٦٤، والأشباه والنظائر ٢ / ٤٨٥. وانظر: التوابع في كتاب سيبويه: ٦٤.

وذهب الدينوري إلى أن عطف البيان لا ينفصل عند سيبويه عن البدل؛ ذلك أنَّ البدل إعلام السامع بمجموعَي الاسم على جهة البيان من غير نية طرح الأوَّل من الاسمين. والدينوري في ذلك مقلِّد في رأيه هذا ابن بابشاذ وناقل عنه، فقد قال: «... وأما البدل فهو إعلام السامع بمجموعي الاسم عن طريق البيان=

[٣٧ / ب] والرابع: أنَّ البدلَ يجيء منهُ ما يرادُ به الغَلطُ، وعطفُ البيان لا غَلط / / فيه. فهذه وجوهُ الانفصالِ بينَ هذهِ التوابعِ الثلاثة.

وأمَّا وجوهُ الاشتراكِ؛ فإنها كلَّها تشترك في أنَّ الغرضَ فيها البيانُ، والزيادةُ في الإيضاحِ، وفي أنَّها جاريةٌ على الأسْماء التي قبلَها في إعرابِها. وفي العربيَّة مواضعُ تشترك فيها الثلاثة كلُّها، وفيها مواضع يشتركُ فيها بعضُها. فمن المواضع التي تشترك فيها كلُّها قولُكَ: (رَأيتُ زيداً أبا عمروٍ)؛ فإنَّ (أبا عَمْروٍ) ها هنا[١] يَصْلُح أنْ يقال فيه: إنَّهُ نعْتٌ، ويصلُح أنْ يُقَالَ فيهِ: إنَّهُ بَدَلٌ، ويصلُح أنْ يُقَالَ فيهِ: إنَّه عطْفُ بيانٍ.

وأمَّا المواضعُ الَّتي يشتركُ فيها النَّعتُ وعطف البيانِ [فنحوُ] قولك: بعثتُ إليكَ بالثوبِ الخزِّ، وبالبابِ السَّاج[٢].

وأمَّا المواضع التي يشترك فيها البدلُ وعطفُ البيانِ فنحو قولك: (رأيت أبا عمروٍ زيداً)[٣]. ومن هذه المواضع ما يشترك فيه التوكيد[٤] وعطف البيان، وهو الموْضع الذي يكرَّر فيه الاسمُ، كقولك: (رأيتُ[٥] زيداً زيداً)، و(لقيت عَمْراً

= من غير أنْ يُنْوى بالأوّل الطرح عند سيبويه دون غيره». شرح المقدمة المحسبة ٢ / ٤٢٣. وانظر: حاشية محقق ثمار الصناعة: ٤٧١.

(١) في ب: «هنا» بغير ها التنبيه.

(٢) الحلل: ١٠٤. ففي (الخزِّ، والساج) يجوز أن تكون الكلمتان نعتاً للثوب والباب، ويجوز أن تكونا عطف بيان؛ ذلك أن كلاً من الثوب والباب معرفتان، وغاية العطف هنا البيان، فهو بمثابة اسم ثانٍ للذات المذكورة أولاً، ويكون في جواز النعت تحلية المنعوت بصفة لا توجد في مشاركه في الاسم، فيفصل بينهما بالنعت، ويكون فيه أيضاً إيضاح بذكر حال ثابتة للمنعوت لا توجد في مشاركه.

(٣) في ب: «وزيداً»، وهو وهم من الناسخ.

(٤) لم يضع سيبويه حدًّا للتوكيد وسمَّاه صفة في مواضع كثيرة من كتابه. الكتاب ١ / ٢٢٣، ٢٩٠، ٢٩٣، وحدَّه النحاة بأنه «تابع يقصد به كون المتبوع على ظاهره». شرح الحدود النحوية: ٣٧٦، وهمع الهوامع ٢ / ١٢٢. والتوكيد نوعان؛ لفظي: وفائدته التقوية ورفع التوهم والغلط وغيرهما، ومعنوي: وفائدته رفع توهّم الإضافة أو الخصوص مما ظاهره العموم.

(٥) «رأيت... لقيت» مطموس في ب.

عَمْراً)[1].

وأمَّا المواضع الَّتي ينفردُ فيها البدلُ، والمواضعُ التي ينفردُ بها النعتُ[2] فلا حاجةَ لنا إلى ذكْرها؛ [لشهرتها][3].

وأمَّا المواضعُ الَّتي ينفردُ بها عطف البيانِ، ومنْ أجلها احتيجَ إليهِ في صناعةِ النحو؛ فنذكرها لغرابتها عند النحويين، وهي ثلاثة مواضع:

أحدها: بابُ النداء، والآخَرُ: بابُ المبهمات، والثالث: بابُ اسم الفاعل. أمَّا بابُ النداء[4] فهو قولك: (يا أخانا زيداً)، ومنه قول رؤبة[5]:

إني وأَسْطارٍ سُطِرْنَ سَطْراً لقائلٌ يا نَصرُ نصْراً[6] نَصْراً

(١) يطلق سيبويه على التوكيد اللفظي مصطلح التكرير أو التثنية، ولم يذكره باسم التوكيد اللفظي. انظر: الكتاب ١/٢٧٧، ٣١٥، والتوابع في كتاب سيبويه: ٥٣.

(٢) الجملة مطموسة في ب.

(٣) زيادة من ب.

(٤) قال ابن برِّي: «واعلم أنه يبين الفرق بين البدل وعطف البيان بياناً شافياً في النداء». الفروق النحوية: ١١٠.

ويراد بذلك أن يكون عطف البيان أو البدل تابعاً للمنادى، ففي قولنا: يا أخانا زيداً، فلو كان (زيداً) بدلاً من (أخانا) لوجب أن يقال: يا أخانا زيدُ، ولا يجوز فيه النصب ولا التنوين؛ لأن (المنادى) مضاف، والتابع مفرد علم، والمفرد العلم المنادى لا يكون إلا مبنياً على الضم. ويأتي تابع المنادى إذا كان عطف بيان على صورتين؛ الأولى: أن يكون عطف البيان مضافاً، وهنا يجب فيه النصب، نحو: يا هذا ذا الجمة. وهو عند سيبويه محمول على وجوب النصب في النعت المضاف إذا كان تابعاً للمنادى، نحو: يا زيدُ ذا الجمة. الكتاب ١/٣٠٦. والثانية أن يكون مفرداً، نحو: يا هذا زيد، ويا هذا زيداً، فيجوز في زيد الرفع و النصب. الكتاب ١/١٩٢.

(٥) الرجز في: ملحق ديوان رؤبة: ١٧٤، والكتاب ٢/١٨٥، والمقتضب ٤/٢٠٩، والأصول ١/٣٣٤، والخصائص ١/٣٤٠، وشرح المفصَّل ٣/٧٢، وشرح الكافية: ق١ مج١ ص ٤٣٠، وشرح شواهد المغني: ٨١٢، والدرر اللوامع ١/٢٠٥، وخزانة الأدب ٢/٢١٩، والسطر: سطر المصحف، ونصر الأول: نصر بن سيَّار أمير خراسان، والثاني: توكيد الأول، والثالث: حاجب نصر بن سيّار.

(٦) نقل سيبويه أنَّ بعضهم يروي البيت برفع (نصر) الثانية مع تنوينها. الكتاب ٢/١٨٥.

فمن نصبَ جعلهما معاً عطفَ بيانٍ على موضع (نَصْرٍ) الأوَّل، ومَنْ رفع (نصراً) الثانيَ ونوَّنَهُ جعلَه عطفَ بيانٍ[1] على اللفظِ، وجعل (نصراً) الثالثَ عطف بيانٍ على الموضع. هذا رأيُ سيبويهِ[2] والأصمعيِّ وأبي عُبَيْدة. وفي هذا البيتِ قولان[3] آخرانِ ليسَ هذا موضعَ ذكرِهما، ومن هذا البابِ قولُ الآخرِ[4]:

فيا أَخَوينا[5] عبدَ شمسٍ ونَوفلاً أُعيذُكما باللهِ لا تُحْدِثا بيننا[6] حَرْبَا

وقد روي: «عبدُ شمس ونوفلٌ» [بالرفع][7] على إضمار مبتدأ[8].

(١) في ب: «البيان».

(٢) انظر: الكتاب ٢ / ١٨٥-١٨٦.

(٣) يتحصَّل من ذلك أنّ في البيت أربعة أوجه، الوجهان الأولان هما اللذان ذكرهما ابن السيد، وهما:

١- ضم الأول مع رفع الثاني عطف بيان على اللفظ، وجعله الرضي توكيداً لفظياً.

٢- ضم الأول مع نصب الثاني عطف بيان على المحل، أو توكيداً، أو مفعولاً به لفعل محذوف تقديره: أعني، أو مصدراً بمعنى الدعاء، أو مصدراً نائباً عن فعله. وقد ضعَّف الرضي هذين الرأيين، محتجاً بأنَّ البدل وعطف البيان يفيدان ما لا يفيده الأول من غير معنى التأكيد، والثاني فيما نحن فيه لا يفيد إلا التأكيد. شرح الكافية ١ / ١ / ٤٣١. أما الوجهان الآخران فهما:

١- ضمّ الأول وضم الثاني على الإبدال من الأوَّل.

٢- نصب الأوّل وجر الثاني على إضافة الأوَّل إلى الثاني. انظر: المقتضب ٤ / ٢١٠، ح١.

(٤) البيت لطالب بن أبي طالب القرشي، وهو في: السيرة النبوية ٢ / ٣٩١، وروايته: «... فدى لكما لا تحدثا حربا...». والجمل: ١٠٦، والحماسة الشجرية ١ / ٦١، والحلل: ١٠٥، والتبيان في تعيين عطف البيان: ٧٨، وشرح شواهد مغني اللبيب ٣ / ٨٧. والشاهد فيه عدم جواز الإبدال في (عبد شمس ونوفلاً)؛ ذلك أنَّ أحد المتعاطفين مفرد، وهما منصوبان، والبدل المجموع لا أحدهما، فلا يصحّ تقدير حرف وكلاهما تابع للمنصوب؛ لما يلزم من نصب أحدهما وهو المضاف، وبناء المفرد على الضم، والرواية بنصبهما. انظر: التبيان: ٧٨.

(٥) في ب: «فيا خوينا».

(٦) الكلمة ساقطة من النسختين.

(٧) زيادة من ب.

(٨) الحلل: ١٠٦.

وأما باب المبهمات[1] فنحو قولهم: (مررت بهذا الرجلِ)، و(لقيتُ هذا الغلامَ). والنحويّون يَتَسامحونَ في هذا ويسمّونَه نعتاً، وإنَّما هو في الحقيقة عطفُ بيانٍ.

[٣٨/ أ] وأما بابُ اسمِ // الفاعل فنحوُ قولك: (هذا الضَّاربُ الرجلِ زيدٍ)[2]، بخفض (زيدٍ) على عطفِ البيانِ، ولا يصلح[3] أن يكون بَدلاً؛ لأنَّ البدلَ يحلُّ محلَّ المبدلِ منه، ولو قلت: (هذا الضاربُ زيدٍ) لم يَجُزْ؛ لأنَّ ما فيه الألفُ واللامُ لا يُضَافُ إلى ما ليس فيه ألفٌ ولامٌ[4]. وأنشد سيبويه للمرَّار الأسديّ[5]:

(١) المراد بها أسماء الإشارة. جاء في الكتاب ٢/ ٩٠: «فهذه الأسماء المبهمة إذا فسَّرتها تصير بمنزلة (أي)، كأنك إذا أردت أنْ تفسِّرها لم يجز لك أن تقف عليها. وإذا قلت: يا هذا ذا الجُمَّة؛ لأنَّ «ذا الجمَّة» لا توصف به الأسماء المبهمة، وإنّما يكون بدلاً أو عطفاً على الاسم... فالأسماء المبهمة توصَفُ بالألف واللام ليس إلاّ... ولا تفسَّر بما يفسَّر به غيرها إلا عطفاً».

(٢) ذلك أن اسم الفاعل المقترن بـ(أل) لا يضاف إلى المجرَّد منها إلا إذا ثُنِّي أو جمع جمعاً سالماً، تقول: الضاربا زيدٍ، والضاربو زيد. الحلل: ١٠٦.

(٣) في ب: «و لا يصح».

(٤) العلَّة في ذلك أنَّ النحاة يذهبون إلى البدل على نية تكرار العامل، فإذا جُعِلَ بدلاً يكون تقديره: هذا الضارب زيد، وإضافة الوصف المعرف بـ(أل) إلى المجرد من أصولهم المرفوضة. وإذا جُعِل عطف بيانٍ فلا لبْس في ذلك، لأنَّه ليس على نية تكرار العامل. انظر: شرح المفصَّل ٣/ ٧٣، وشرح الجمل ١/ ٢٩٥، وشرح التسهيل ٣/ ٣٢٧.

(٥) البيت في ديوان المرَّار الفقعسي: ١٦٩، ولم أقف عليه في مجموعَيْ شعر قبيلة بني أسد، وهو في الكتاب ١/ ١٨٢، والأصول ١/ ١٣٥، والمفصَّل/ ٥٩، وشرح المفصَّل ٣/ ٧٢، وشرح ابن عقيل ٢/ ٢٨، وهمع الهوامع ٢/ ١٢٢ من غير نسبة، والمقاصد النحوية ٤/ ١٢١، وخزانة الأدب ٢/ ١٩٣، ٣٦٤، ٣٨٣

بشر: هو بشر بن عمرو بن مرثد، قتله رجل من بني أسد. ترقُبه الطير: تنتظر موته للانقضاض عليه. وقوع: جمع واقع، وهو المنقضُّ من الطير.

ووجه الاستشهاد فيه: إضافة (البكري) إلى (التارك) تشبيهاً بـ(الحسن الوجه)؛ لاقترانه بالألف واللام. قال سيبويه: «وقد يشبهون الشيء بالشيء وليس مثله في جميع أحواله، وقال المرَّار الأسديّ: [البيت]».

أنا ابنُ التَّاركِ البكَريّ بشْرٍ(١) عليه الطَّيرُ ترقبُهُ وُقُوعا

وقد ردَّه أبو العبَّاس المبرِّد ومنْ رأى رأيه على سيبويه، وقالوا: لا يصحُّ إلاَّ على النَّصبِ، والخفضُ خطأٌ. وتوهَّموا أنَّ سيبويه أجازه على جهةِ البدلِ، وإنّما أجازَهُ سيبويهِ على عطفِ البيان الذي ذكرناه، فلا يلزَمُه ما اعترضوا به. فهذه هي المواضع التي يختصُّ بها عطفُ البيانِ دونَ سائرِ التوابعِ. وأكثرُ ما يستعمل عطفُ البيانِ في ردِّ الأعلام على الكُنى، وردِّ الكُنى على الأعلام(٢)، كقولك: (رأيتُ [أبا بكر](٣) زيداً)، و(رأيت زيداً أبا بكر). وسُمِّي عطفَ بيانٍ؛ لأنَّك عطفت على الأوَّل فبيّنته؛ لأنَّ معنى العطفِ الرجوعُ إلى الشيءِ بعد الزَّوالِ عنْهُ(٤). والفرقُ الذي بينه وبين العطفِ الذي بالحروفِ أنَّك في عطفِ البيانِ(٥) تعطفُ الشيءَ على نفسه،

(١) نسب كل من ابن السرَّاج (ت ٣١٦هـ) وابن يعيش (ت ٦٤٩هـ) والرضي الأستراباذي (ت ٦٨٦هـ) إلى المبرِّد أنه لا يجيز في (بشرٍ) إلاَّ النصب؛ لأنَّ خفضه إنَّما يكون على البدل، والبدل لا يكون إلا بإيقاع الثاني موقع الأوَّل، وإذا وضعت (بشراً) موضع الأول لم يكن فيه إلا النصب. قال الرضيّ: «قال المبرد: لا يتبع مجرور ذي اللام إلا ما يمكن وقوعه موقع متبوعه، فينشد:

أنا ابن التارك البكري بشراً

بنصب (بشراً) لا غير؛ حملاً على محل البكري». شرح الكافية ١ / ٢ / ٩١١. وانظر أيضاً ١ / ١ / ١٠٩٤، وخزانة الأدب ٤ / ٤٨٤.

ونقل ابن السرَّاج عن الفراء إجازته إضافة المجرَّد من (أل) إلى المقترن بها، ورواية الجر على ذلك، وجعله مقيساً. الأصول ٢ / ١٤، وانظر: شرح الكافية ١ / ١ / ١٠٩٤. ونقل ابن يعيش والرضي عن المبرد إنكاره رواية الجر وعدم إجازته غير النصب في (بشْر) بناء على أنه بدل يقوم مقام المتبوع. شرح المفصَّل ٣ / ٧٣، وشرح الكافية ١ / ١ / ١٠٩٤. أقول: ولم أقف على البيت في آثار المبرد المعتمدة.

(٢) انظر: ثمار الصناعة / ٤٧١.

(٣) سقطت من المتن وكتبت في الهامش.

(٤) انظر ح ٢ ص ١٣ من النص المحقَّق.

(٥) ذهب الدكتور مهدي المخزومي - رحمه الله - إلى إنكار جعل العطف بالحرف من التوابع؛ لاشتراك ما بعد الحرف وما قبله في الحكم، وأنكر أن يكون عطف البيان عطفاً؛ لأنَّ العطف التشريك، وليس فيه تشريك. النحو العربي.. نقد وتطبيق: ١٩٣.

أقول: إن العطف بمعناه اللغوي لم يرد بمعنى التشريك، وإنّما هو بمعنى الارتداد والانحناء والثني. والاقتصار في العطف على المعطوف بالحرف اعتداد باللفظ من دون المعنى، وقسر للمصطلح على انتباذ=

وفي عطفِ الحروف تعطفُ الشيءَ على غيره(١).

فإن قال قائلٌ: فإذا كان معنى العطف هو الرجوع، فكيف سُمِّي اشتراك الاسم الثاني معَ الأوَّلِ (بالواو)(٢) وغيرها من أخواتها عطفاً؟(٣) فالجواب أنَّ حرف الاشتراك في نحو: (قام زيدٌ وعمرٌو) ينوبُ مناب العاملِ، والأصلُ: (قامَ زيدٌ وقامَ عمرٌو). وينفردُ كلُّ واحدٍ منْهما بقيامٍ يختصُّ بهِ؛ لأنَّه لا يصحُّ وقوعُ فعلٍ واحدٍ منْ فاعلَيْن(٤)، غير أنَّهم قَصَدوا الاختصارَ، فحذفوا العاملَ الثانيَ اجتزاءً بالأوَّلِ، وجعلوا (عَمْراً) شَريكاً لـ(زيدٍ) في الفعل الأوَّل نفسِه؛ ليفهم السامع أنَّ لكل واحد منهما فعلاً يخُصُّهُ، فكأنَّهم عطَفوا على الأوَّل فجعلوا لهُ شريكاً في الفعل بعد أنْ كانوا قدْ خصُّوه به وأفردوهُ،كما عطفوا عليه في الوجهِ الأوَّلِ فبيَّنوه وأوضحوهُ، وهذا هو الفرق بين العطفين.

فإنْ قال قائلٌ: هذا المعنى موجودٌ في النَّعْت(٥) والبدلِ(٦)، فهلاَّ سمَّيتموهُ(٧)

= الأرضية اللغوية، فعطف البيان سُمِّي بذلك لارتباط وظيفي، ألا وهو الارتباط بما قبله تبياناً وتوضيحاً. ثم إنَّ التابعيَّة تعني التوافق الوظيفي بين السابق واللاحق، فإذا كان ما بعد الواو مشاركاً لما قبله في أداء وظيفة الإسناد فعطف البيان تابع لما قبله في الكشف والبيان.

(١) لأنَّ من أصولهم امتناع عطف الشيء على نفسه.

(٢) زيادة من ب.

(٣) في الأصل «عطف»، ولعله سهو من الناسخ.

(٤) إلا إذا كانت صيغة الفعل تقتضي اشتراك اثنين أو أكثر في فعل واحد، واقتسامه معنى ولفظاً، نحو: تَفَاعَلَ، افْتَعَل.

(٥) الغرض من النعت التفريق بين المشتركين في الاسم، وهذا التفريق يحصل عن طريق المعاني القائمة بالذوات، والمراد بالمعاني المصادر. شرح المفصل ٣/٤٧، وشرح الكافية ١/٢٤. ويرتبط النعت بمنعوته بعلاقة متينة بدليل امتناع عطف النعت على منعوته بالواو، ذلك أنَّ العطف يوجب المغايرة لاستحالة عطف الشيء على نفسه، ومن هنا جعل النحاة وجود الواو في بدء الجملة مانعاً من جعلها جملة نعتية. انظر: الارتباط والربط: ١٨٥.

(٦) والغرض من البدل تفسير الأول بالثاني بعد إبهامه، ذلك أن الإبهام أولاً ثم التفسير أشدُّ وقعاً وتأثيراً في النفس. انظر: شرح الكافية ١/٢/١٠٧.

(٧) في ب: «سميتم ذلك».

عطفَ بيانٍ؟ فالجوابُ عن هذا منْ وجهَيْن؛ أحدهما: أنَّ الشيء إذا سُمِّي باسمٍ مشتَقٍّ من معنى [٣٨ / ب] موجودٍ فيه فليسَ يلزمُ أنْ / / يُسمَّى كلُّ من وجدَ فيه ذلك المعنى بذلك الاسم في اللغة العربية، ألا تراهم سمَّوا النجم (سِمَاكاً)(١) لسموكه وارتفاعه، ولا يلزمُ من ذلك أنْ يُسمَّى كل مرتفعٍ سِماكاً؟

وكذلك سمَّوا (الدَّبَران)(٢) لأنَّه يَدْبُرُ (الثّريَّا)، ولم يلزم من ذلك أنْ يُسمَّى كلُّ من يدبُر شيئاً (دبراناً)، وهذا كثير تغني شهرته عن القول فيه.

والجواب الثاني: أنَّ النَّعتَ والبدلَ وعطف(٣) البيان أغراضُها مختلفةٌ، فجُعل لكل واحدٍ منها اسمٌ يدلُّ على الغَرَضِ المرادِ منه. فالغرض في النعت تخصيص النكرة(٤)، وإزالة الاشتراك(٥) الذي يعرض في المعرفة(٦)، أو المدح أو

(١) السِّماكان: نجمان نيِّران يقال لهما الأعزلُ والرامحُ، ويكون طلوع السماك الأعزل مع الفجر في تشرين الأول، وهو علامة على حلول الشتاء. التاج (سمك).

(٢) الدَّبَرَان: نجم بين الثريّا والجوزاء، ويقال له: التابع والتّويبع، وهو منزل للقمر، سُمِّي دَبَراناً لأنه يدبر الثريَّا... وقد لزمته الألف واللام؛ لأنهم جعلوه الشيء بعينه. التاج (دبر).

(٣) في ب: « والعطف ».

(٤) يقصد بالتخصيص/إخراج الاسم من نوع إلى نوع أخصّ منه، أو هو تمييز أفراد البعض من الجملة بحكم اختصّ به. الكليات ٢ / ٥٥، ٢٩١. وقد نقل الزركشي عن الجويني أن أهل اللغة يقصدون بالنعت التخصيص. البحر المحيط ٣ / ٣٤١. وانظر: المفصل: ١١٤، وشرحه ٣ / ٤٧، ٥٣.

(٥) المراد بالاشتراك: هو الاشتراك في النكرة في الجنس، نحو: رجل وفرس، والاشتراك العارض في المعرفة. شرح المفصل ٣ / ٤٧، وشرح الكافية ١ / ٢٤.

وهذا المعنى لا يجوز أن يراد في صفات الله ، تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيراً، ولكن المراد بها إعلام السامع من أمر الموصوف أموراً كان جاهلاً بها، ففي قولنا: الله العالم القادر السميع، ليس المراد بها فصله عن المشارك، ولكن المراد الثناء عليه بهذه النعوت. أقول: ليس التخصيص مقصوراً على النعت، فقد ذكر ابن الحاجب أن المقصد في بدل بعض من كل هو التخصيص، وعليه قوله تعالى: ﴿ ثم عموا وصموا كثيرٌ منهم ﴾ [المائدة: ٧١]. وأنكر ذلك الصفيُّ الهندي؛ لأنه يذهب إلى أن المبدل منه كالمطروح، فلم يتحقق فيه معنى الإخراج، والتخْصيص لا بد فيه من الإخراج. قال الزركشي: « وهذا أحد المذاهب فيه، والأكثرون على أنه ليس في نية الطرح ». البحر المحيط ٣ / ٣٥٠.

(٦) خالف في ذلك ابن الزملكاني (ت ٦٥١هـ) فذهب إلى النعت إذا دخل على اسم الجنس المعرَّف بالألف=

الذمّ[١]. وهذا المعنى إنما يكون بذكر صفةٍ من صفات الاسمِ داخلةٍ فيه أو خارجة عنه، فكانَ النعتُ أليقَ الأسماء بهذا المعنى؛ لأنَّ العرب تقول: نعتُّ الشيء أنعتُه نَعْتاً، إذا ميَّزتَه ببعضِ صفاته، قال الراجز:

ومَهْمَهَيْن قَذَفَين مَرْتَيْن ظهراهما مثلُ ظهور التُّرسَيْن[٢]

حَبَتْهما بالنعت لا بالنعتين

أي: وُصِفا لي مرَّةً واحدة، فلم أحتجْ إلى أن يوصفا لي مرةً ثانية.

وأما البدلُ فله ثلاثةُ أغراضٍ: أما بدل الشيء من الشيء وهما لمعنى واحد فالغرضُ منه إعلام المخاطب بمجموع الاسمين[٣] احتياطاً في البيان، فإن فُهِمَ المرادُ بأحدهما كان الآخر تأكيداً في البيان، وإن لم يُفهم بأحدهما فهم بالآخر[٤].

= واللام كان للتخصيص لا للتوضيح؛ لأن المعنى بها خاص، ثم يأتي النعت مبيناً مقصد المتكلّم.
وقد ترتب على ذلك في الفقه أن قائلاً لو قال: والله لا أشرب الماء البارد، فشرب ماء حاراً لم يكن حانثاً، وإذا قال / والله لا كلَّمتُ زيداً الراكبَ، فكلَّمه جالساً، يكون حانثاً؛ ذلك أن الصفة لم تفده تخصيصاً. البحر المحيط ٣ / ٣٤٢.
وقال الزركشي: «وظاهر تصرُّف أصحابنا أن الصفة إذا وقعت للنكرة فهي للتخصيص، خلافاً لأبي حنيفة فإنها للتوضيح». البحر المحيط ٣ / ٣٤٢.

(١) وقد يأتي النعت لمجرَّد التأكيد، نحو: أمسِ الدابر، والميّت العابر. ولا يراد بالتوكيد هنا التابع اللفظي، لكن المراد أنَّ معنى العابر تحصَّل مما في المنعوت، فأصبح ذكر النعت كالتكرار من غير زيادة في المعنى. شرح المفصَّل ٣ / ٤٨.

(٢) نسب البيت الثاني في الكتاب ٢ / ٤٨، ٣ / ٦٢٢ إلى خطام المجاشعيّ. والرجز في / الأمالي الشجرية ١ / ١٦، ٢ / ٢٩٤، وشرح المفصل ٤ / ١٥٦، وقلائد الفرائد ٤ / ٨٩، وخزانة الأدب ٣ / ٣٧٤، والدرر اللوامع ١ / ١٥، ٢٦، ونسب فيها إلى هميان بن قُحافة السَّعدي.
والرجز بلا نسبة في / التكملة / ١٣٢، والمخصَّص ٩ / ٧، والمفصَّل / ٨٨، وشرح الأشموني ٣ / ٧٤، وهمع الهوامع ١ / ٤٠، ٥١ - المهمهان / مثنى المهْمَه، وهو الفلاة التي لا ماء فيها ولا أنيس. اللسان (مهه).

(٣) لأنَّ البدل والمبدل منه في هذا النَّوع اسمان لمسمًّى واحد، مترادفان عليه، إلا أنَّ الثاني أكثر شهرة عند المخاطب فوقع الاعتماد عليه، وكان الأول توطئة لذكر الثاني. انظر: شرح المفصل ٣ / ٧٤، وشرح الكافية ١ / ٢ / ١٠٧٦.

(٤) خصَّ الرضيّ ذكر البدل والمبدل منه في هذا النوع من البدل بأمور ثلاثة، هي: =

وأمَّا بدلُ البعض من الكل، فإنَّ الغرض فيه تخصيص(١) ما يجوزْ أن يكون عاماً لأ[نك إذا قلت:] لقيتُ القومَ جازَ أنْ تريدَ جميعهم، وجاز أن تريدَ بعضهم فإذا قلت: أكثرهم أو بعضهم، أزلت العموم وخفَّفت الخصوص.

وأمَّا قولك: لمَ جاز أنْ تُبْدَل النكرةُ منَ المعرفة، والمعرفةُ من النكرة، ولم يجزْ مثلُ ذلك في النَّعت؟ فإنَّما امتنع ذلك من النعت لعلَّتين، إحداهما: أنَّ المنعوتَ في أكثرِ مواضعه لا يبينُ إلاَّ بالنعت.

وقال الرَّاعي(٢): [الطويل]

على نعتِ نعَّاتٍ أتى الليلُ دونَها وأرضٍ إذا أمستْ تَشَابَهَ بيدُها

وأمَّا بدلُ الاشتمال(٣) فالغرض فيه ذكر بعض ما يشتمل عليه الكلام الأوّل إيضاحاً للمراد،كقولك / : سُلِبَ زيدٌ، فيحتمل أن يقع السَّلْبُ بثوبه وبغيره من أسبابه، ثم تقول: ثوبُه أو نعلُه؛ تبييناً لما تريد. وهذه الوجوه الثلاثة يقدَّر فيها ارتفاعُ الأوّل وحلول الثاني محلَّه(٤)، فكان البدل [أليقَ] الأسماء به ليبيِّن عن

= أ – أن يكون الأوَّل أكثر شهرة ويكون الثاني متصفاً بصفة، نحو: مررت بزيدٍ رجلٍ صالح.

ب – أن يكون الأول متصفاً بصفة والثاني أكثر شهرة، نحو: مررت برجلٍ صالحٍ زيدٍ.

ج– أن يكون الاسمان يطلقان على ذات، وثانيهما جامدٌ، وهو بعض أفراد الاسم الأوَّل ـ سواء كان أشهر من الأول إن أفرد أوْ لا ـ كأنْ يكون أخوك مسمًّى بزيد وهو أحد خمسة إخوة لك، وثمة خمسة رجال اسم كل منهم (زيد) وأخوك أحدهم، فإذا قفيل: جاءني أخوك زيدٌ، كان (زيد) واحداً من جملة من يطلق عليهم لفظ أخيك، وإذا قيل: جاءني زيدٌ أخوك، كان (أخوك) واحداً من جملة المسمَّين بزيد، وكان الثاني أخصَّ من الأول عند الاقتران، وعند الانفراد كانا متساويين في الشهرة. شرح الكافية ١ / ٢ / ١٠٧٦–١٠٧٧، وانظر: شرح المفصل ٣ / ٧٤.

(١) انظر: البحر المحيط ٣ / ٣٥٠، والحاشية ٢ ص ١٤ من النص المحقق.

(٢) في ديوان الراعي النميري ص ٩١ قصيدة على البحر، والروي وليس فيها هذا البيت.

(٣) المقصود بالاشتمال تضمُّن الثاني للأوّل، فيفهم من مضمون الكلام أنَّ المراد غير المبدل منه. قال ابن يعيش: «وعِبْرة الاشتمال أن تصحَّ العبارة بلفظه عن ذلك الشيء، فيجوز أن تقول: سُلِبَ زيدٌ، وأنت تريد ثوبَه، وأعجبني زيدٌ، وأنت تريد علمَه وأدبَه ونحوهما من المعاني» شرح المفصل ٣ / ٦٤.

(٤) المراد بارتفاع الأول وحلول الثاني محلَّه أن للبدل استقلالاً قائماً بنفسه وليس تبييناً للأول على نحو ما=

معناه؛ لأن [٣٩ / أ] العرب تقول: أَبْدَلتُ الشيء من الشيء، إذا // عوضه منه. وتقول: خُذْ هذا بدلاً من هذا؛ أي: عوضاً. فلمَّا كانَ كذلك صار هو والنعتُ كالشيء الواحد(١)، ولا يصلح أن يكونَ شيءٌ واحدٌ معرفةً نكرةً(٢) في حالٍ واحدةٍ منْ جهةٍ واحدة.

والعلَّة الثانيةُ أنَّ المعرفةَ لَمَّا كانتْ خاصَّةً أشبهتِ المفردَ، والنكرة لما كانت عامَّةً أشبهتِ الجمع، فمن حيثُ لم يجزْ أنْ يُنْعتَ جمعٌ بمفردٍ، ولا مفردٌ بجمعٍ، لم يجزْ أنْ تُنْعتَ معرفةٌ بنكرةٍ، ولا نكرةٌ بمعرفةٍ(٣)، والبدلُ ليس مع المبدل(٤) منه كالشيء الواحد، وإنَّما يقدَّرُ تقديرَ جملةٍ ثانيةٍ.

= يبيِّن النعتُ منعوتَه. البحر المحيط ٣ / ٣٥٠. ولذكر المبدل منه في أنواع البدل إلا بدلَ الغلط فائدةٌ لم تكن لولا ذكره، وفيه صَوْن لكلام الله عزَّ وجلَّ وكلام النبي ﷺ وفصحاء العرب عن اللغو. والقول / إنَّ عدم القصدية في المبدل منه هو خلاف الظاهر، ذلك أنه هو المنسوب إليه في البنية السطحية للعبارة. انظر / شرح الكافية ١ / ٢ / ١٠٧٥.

(١) الارتباط بين النعت ومنعوته ارتباط وثيق، ومن هنا امتنع الفصل بينهما إلا بجمل اعتراضية فيها تقوية للكلام، كقوله تعالى: ﴿وإنَّه لقسمٌ - لو تعلمون- عظيم﴾ [الواقعة / ٧٦]. وامتنع كذلك عطف النعت على منعوته بالواو؛ لاستحالة عطف الشيء على نفسه؛ ذلك أنَّ العطف يقتضي المغايرة. انظر: دلائل الإعجاز: ٢٦٠، وشرح المفصل ٣ / ٥٨. يقول عبد القاهر في ذلك: «واعلم أنه كما كان في الأسماء ما يصله معناه بالاسم قبله فيستغني بصلة معناه عند واصل يصله ورابط يربطه، وذلك كالصفة التي لا تحتاج في اتصالها بالموصوف إلى شيء يصلها به... كما لا تكون الصفة غير الموصوف، والتأكيد غير المؤكَّد». دلائل الإعجاز: ٢٢٧. وانظر: الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية: ١٨٥.

(٢) في ب: «نكرة معرفة».

(٣) انظر: الكتاب ١ / ٣٦١، ٢ / ١٧، ٢٢٩، والجمل / ١٣ - ١٥. ولكن نقل سيبويه عن الخليل إجازته وصف النكرة بالمعرفة إذا كان ذلك من باب التشبيه. الكتاب ١ / ٣٦١. والعلة في ذلك أن الاسم إنَّما يوصف بما هو دونه في التعريف، أو بما يساويه لأمرين، الأول / أنَّ الصفة تتمة للموصوف وزيادة بيان له. والثاني / أنَّ الصفة إنَّما هي خبر في الحقيقة، ومن هنا وجب أن تكون أعمَّ من الموصوف قياساً على الخبر الذي يجب أن يكون أكثر عموماً من المخبر عنه، ومن هنا منعوا وصف المعارف بالجمل؛ لأن الجمل نكرات، فإذا أريد وصف معرفة بجملة جيء بالاسم الموصول.

(٤) «والبدل.... المبدل» مطموس في ب.

والدليل[1] على ذلك جواز إعادةِ العاملِ معه فيما قدَّمنا ذكره، فلم يستحلْ فيه من أجلِ ما استحالَ في النَّعتِ.

وأمَّا سؤالُك: هل يجوزُ في عطفِ البيانِ ما جازَ في البدل من حمل المعرفة على النكرة، وحَمْل النكرة على المعرفة؟[2] فقد أعلمتك فيما تقدَّم من كلامي[3] أنَّ عطف البيان إنما يُسْتعمل في المعارف الجامدة الظاهرة خاصَّة عند جمهور النحويين. على أنَّ قوماً من النحويين قد سمَّوا ردَّ الأجناس المتكرِّراتِ على الأسماءِ في نحو قولك: مررتُ بثَوْبٍ خزٍّ وبابٍ ساجٍ، عطفَ بيان[4].

ورأيت أبا عليٍّ الفارسي قد قال في قوله تعالى: ﴿زَيْتونةٍ لا شَرْقيَّةٍ ولا غربيَّةٍ﴾ [النور: ٣٥]: إنَّ (زيتونةً) عطفُ بيان[5]. وهذا غلطٌ منهُ. والدليل على أنَّه غلط منه شيئان؛ أحدهما: أنَّ الفارسيَّ قدنصَّ في الإيضاحِ[6] على أنَّ عطفَ البيانِ إنَّما يكونُ في الأسماءِ المعارفِ الجامدةِ، وهذا يناقض ما قاله في (زَيْتونةٍ).

(١) مطموسة في ب.

(٢) قال الزجاج: «ولو قلت: جاءني زيدٌ راكبٌ، على أن تجعل (راكباً) نعتاً لـ(زيد) لم يجز؛ لأنَّ (زيداً) معرفة، و(راكباً) نكرة. ولكن إن جعلته بدلاً جاز، وإن جعلته حالاً فنصبته كان أجود». الجمل: ١٤، ١٥.

(٣) مطموسة في ب.

(٤) انظر: الحلل: ١٠٤. ففي (خزٍّ، وساجٍ) يجوز جعلهما نعتين، ويجوز جعلهما عطفَ بيان. وانظر: المقتصد ٢/٩٢٧، وارتشاف الضرب: ١٩٤٣.

(٥) لم أقف على ذلك في آثاره، ولكن نُقِل عنه إجازته مجيء عطف البيان في النكرات، وهو قول الكوفيين، وابن جني، والزمخشري، وابن عصفور، وابن مالك، وابن هشام الأنصاري. والبصريون لا يجيزون ذلك؛ لأنهم شرطوا في عطف البيان أن يكون معرفة لمعرفة. انظر: البحر المحيط ٦/٤٥٤، وارتشاف الضرب/١٩٤٣، وشرح الأشموني ٣/٨٦، وشرح التصريح ٣/٥٤، وهمع الهوامع ٥/١٩٢. وجعل ابن مالك الحاجة إلى عطف البيان «داعية إليه في المعرفتين، فهي في النكرتين أشد؛ لأنَّ النكرة يلزمها الإبهام فهي أحوج إلى ما يبيِّنها من المعرفة، فتخصيص المعرفة بعطف البيان خلاف مقتضى الحال». شرح التسهيل ٣/٣٢٦.

(٦) لم ينصَّ الفارسيُّ على ذلك باللفظ، ولكنَّ الأمثلة التي أوردها يفهم منها ذلك، قال في التمثيل لعطف البيان: (... وذلك نحو/رأيتُ أبا عبد الله زيداً، وضربتُ صاحبَك بكراً، فزيد وبكر قد بيَّنا الأوّل). الإيضاح: ٢١٩.

والثاني: أنَّ الغرضَ في عطفِ البيانِ تبيينُ الاسمِ الَّذي يجري عليه وإيضاحُه[١]، ولذلك سمَّاهُ النحويون عطفَ بيانٍ، والنكرةُ لا يصحّ أنْ يبيَّنَ بها غيرُها؛ لأنَّه لا يُبَيَّن مجهولٌ بمجهول، إنَّما يبيَّن المجهول بالمعروف[٢]. فإن قال قائل: فقد وجدناكم[٣] تبيِّنونَ المجهولَ بالمجهول في قولكم: (مررتُ برجلٍ ظريفٍ)[٤]، ووجدناكم تبيّنون المعروفَ بالمجهول في قولكم (مررتُ [بزيد][٥] [٣٩/ ب] // رجلٍ[٦] صالحٍ)، وهذا عكسُ القياس. فالجواب أنَّ (ظريفاً) من قولك: (مررت برجلٍ ظريفٍ) لم يُعرِّفْ رجلاً حتَّى يصيرَ بحيثُ توضَعُ عليه اليَدُ[٧]، وإنَّما أفادتْه الصفة نوعاً منَ التخصيص. والدليل على ذلك أنَّ من جَهِلَ رَجلاً فلم يعرفه وأُخبرَ أنَّه ظريفٌ لم يُفده ذلك معرفةَ رجلٍ[٨] بعينه، فقدْ سقطَ هذا الاعتراض.

وأمَّا قولُنا: (مررت بزيدٍ رجلٍ صالحٍ)[٩]؛ فليس غرضُ المخبرِ أنْ يعرِّفَ (زيداً) عندَ من يجهله، فيلزم هذا الاعتراضُ. والدليل على ذلك أنَّ من جَهِلَ (زيداً)

(١) قال الفارسي في حدّه: «وعطف البيان أنْ يجري الاسم الذي ليس بحلية ولا فعل ولا نسبٍ على الاسم الذي قبله فيبيّنه». الإيضاح/٢١٩، والمقتصد: ٩٢٧.

(٢) رُدَّ ذلك بأنَّ بعض النكرات أخصُّ من بعض، والأعم يبيَّن بالأخص. حاشية الصبان ٣/٨٦.

(٣) «ووجدناكم... صالح» ساقط من ب.

(٤) في: ب «صالح».

(٥) زيادة يقتضيها السياق.

(٦) في أ: «برجل».

(٧) في ب: «توضع اليد عليه».

(٨) ليست في ب.

(٩) يشترط في إبدال النكرة من المعرفة وصف النكرة في بدل كل من كل فقط. وأجاز الفارسيُّ ترك ذلك إذا استفيد من البدل ما ليس موجوداً في المبدل منه، وأيَّده الرضيّ، وجعل من ذلك قوله تعالى: ﴿بالواد المقدَّس طوى﴾ [طه: ١٢] فـ(طوى) ليس اسماً للوادي، ولكنه مثل: حُطَم وخُتَع. قال الرضيّ: «وهو الحق». شرح الكافية ١/١٠٨٣. نقل البغداديُّ عن ابن جني أنّ البغداديين يشترطون في إبدال النكرة من المعرفة أن يَكونا من لفظ واحد، كقوله تعالى: ﴿لنسفعاً بالناصية، ناصيةٍ كاذبة﴾ [العلق: ١٥، ١٦].=

وأُخْبِر بأنَّه رجلٌ صالحٌ لم يكنْ في ذلكَ ما يعرفه به، فثبتَ بهذا أنَّ القائل: (مَرَرْتُ بزيدٍ رجلٍ صالحٍ) ليس غرضُه تعريفَ (زيدٍ)، وإنَّما غرضه أن يُثْنيَ على زيدٍ بأنَّه رجل صالح، أو يكونَ المخاطَبُ قد علم (زيداً) ولم يعلمْ أنَّه رجلٌ صالح، أو علمَ رجلاً صالحاً ولم يعلمْ بأنَّه (زيدٌ)، فأفادَه المخبر بذلك.

وأمَّا سؤالك عن وصف المضمر فإنَّ المضمرَ(١) لا يوصَف(٢) ولا يوصف به(٣). أما امتناعه من أنْ يوصَفَ فلثلاث علل؛ إحداها: أنَّ المضمرَ(٤) لا يُضمرُ إلا بعد أن يعرفَه المخاطَبُ(٥)، فلمَّا كان ذلك استغنى عن(٦) النعت(٧).

= وردَّ الأخفش ذلك بقول شُمَير بن الحارث الضبيّ:

فلا وأبيكِ خيرٌ منكِ إني ليؤذيني التحمحمُ والصهيلُ

فإذا أفادت النكرة ما أفاده الأوَّل امتنع الإبدال؛ لأنه لا إبهام بعد التفسير. خزانة الأدب ٥ / ١٧٩-١٨٠. وانظر: شرح المفصَّل ٣ / ٦٨، وشرح الكافية ١ / ٢ / ١٠٧٧، ١٠٨٤. و(خيرٍ) بالجر بدل من (أبيك)، وبالرفع خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هو).

(١) «المضمر... المضمر» مطموس في ب.

(٢) فلا يجوز أن تقول: ضربتُهُ الكريم، أو: مررت به العاقلِ، على النعتية؛ لأنَّ الاسم لا يُضْمَرُ إلا بعد تقدُّم ذكره وتعريفه، ومن هنا كان مستغنياً عن النعتية، إلا أن العبارتين جائزتان على البدلية. انظر: الكتاب ١ / ٢٢٢، ٢ / ١١، والمقتضب ٤ / ٢٨١ - ٢٨٤، والجمل: ١٦، وشرح المفصَّل ٣ / ٥٦. وأجاز الكسائيُّ نعت الضمير الغائب للمدح أو للذم. ارتشاف الضرب ١٩٣١، والمساعد ٢ / ٤١٩.

(٣) الكتاب ٢ / ٨٧ - ٨٨، ٣٨٦، والجمل / ١٦، وشرح المفصَّل ٣ / ٥٦. والعلَّة في ذلك أن الأكثر في النعت أن يكون بالمشتق، والمضمرات جوامد لا اشتقاق لها. وأنكر الدكتور مهدي المخزومي - رحمه الله تعالى - جعل الاشتقاق شرطاً في النعت، وهو في ذلك يتابع ابن الحاجب. شرح الكافية: ٥٧. وانظر رأي المخزومي في: النحو العربي.. نقد وتطبيق: ١٨٩.

(٤) «إحداها.... المضمر» مطموس في ب.

(٥) وتكون معرفته بتقدّم ذكره، أو دلالة الحال عليه؛ لذلك استغنى عن الوصف، وبذلك اعتلَّ مَن جعل المضمر أوَّل المعارف. ثمار الصناعة: ١٥٧ - ١٥٨. وانظر حديثاً عن وصف المعارف في: الكتاب ١ / ٢٢٠ - ٢٢٣، و٢ / ١١، والمقتضب ٤ / ٢٨١-٢٨٤، والإيضاح العضدي: ٢١٨ - ٢١٩، وشرح المفصَّل ٣ / ٥٦ - ٥٧.

(٦) مطموسة في الأصل.

(٧) انظر الحاشية السابقة.

والعلَّة الثانية: أنَّ المنعوتَ لَمَّا كان لا يبين في أكثر المواضع إلاَّ بالنَّعتِ صار مع نعته كالشيء الواحد(١)، فكما لا يجوز أن يكون الشيءُ مُظْهراً مُضْمراً(٢) في حالٍ واحدةٍ، فكذلك لا يجوز أن يكون الموصوف مضمراً وصفته اسماً(٣) ظاهراً. يدلُّ على صحَّةِ هذا أنَّ العرب يقولون: «مررتُ به هو»(٤)، و(قمت أنا)، فيؤكدون المضمرَ بالمضمر لَمَّا كان مشاكلاً له.

والعلَّة الثالثة: أنَّ المضمر أشبه حروف المعاني؛ لأنه لا يُعقلُ حتى يتقدَّمه ما يعود عليه(٥)، فضارع الحرف الذي معناه في غيره، فلم يجزْ أن يوصف كما لا توصف الحروف.

فإن قلتَ: فيلزمك على هذا ألاَّ تصفَ شيئاً من المبنيَّات(٦)؛ لأنَّها كلَّها مضارعةٌ للحروف فالجواب: أنَّ المضمرَ أشدُّ المبنيَّات شبهاً بالحروف، فلشدَّة توغُّله في شبهها لم يكن حكمه حكم غيره. والدليل على شدَّة توغُّله في شبه الحروف أنَّك تجد من الضمائر ما هو على حرفٍ واحد(٧)، ولا تجدُ ذلك في غيرها، وتجدُ المضمرَ قد يتعدَّى من الاسميَّة في بعضِ المواضع ويصير حرفاً محضاً، نحو (التاء) في (أنت)(٨)،

(١) الأصول ٢ / ٢٢٥. ومن هنا كان القياس ألا يحذف النعت أو المنعوت؛ لأنَّ الإيضاح لا يكون إلا بهما مجتمعَيْن، فإذا حذف أحدهما انتقض غرض البيان. وحذف المنعوت وإبقاء النعت لا يكون إلا بقرينة حالية أو مقالية، وأكثر حذفه إنما يكون في الشعر لأنه موضع ضرورة. شرح المفصَّل ٣ / ٥٨ - ٥٩.

(٢) في ب: «مضمرا مظهرا».

(٣) ليست في ب.

(٤) الكتاب ٢ / ٣٨٥. وفيه: «مررت به هو هو».

(٥) انظر الحاشية (٢) ص ٣٣.

(٦) ينعت اسم الإشارة باسم الجنس المقترن بالألف واللام، نحو: مررت بهذا الرجل. الكتاب ٢ / ٧، والإيضاح العضدي: ٢٧٩.

(٧) كالتاء في (قمتُ).

(٨) عند مَن يرى أن الضمير هو (أن)، والتاء حرف دال على الخطاب. انظر: الكتاب ١ / ١٢٥، وشرح المفصَّل ٣ / ٩٥. والتعليقة ١ / ٣٨ - ٣٩.

والكاف في (ذلكَ) وفي قولهم: (النَّجاءَك)[١]، ونحو ذلك. وأمَّا [٤٠ / أ] // امتناع المضمر من أن يوصف به[٢]؛ فلأنَّ النَّعتَ لا يخلو من أن يراد به رفعُ الإشكال، أو المدح أو الذمُّ، والمضمر لا يصحُّ فيه شيءٌ من ذلك، ألا ترى أنَّك إذا قلت: جاءني زيدٌ، فأشكل على المخاطب والتبس[٣] بغيره، فليس[٤] في قولك: (هو)[٥] ما يجعلُهُ معروفاً عنده. وكذلك إن أردت تمدحه أو تذمّه فليس في قولك: (هو) معنى يُمدحُ به، ولا معنى يُذمّ به، فبطل الوصف به لذلك.

فإن قال قائل: فكيف جاز أن يُبدل من المضمر[٦] وقد قلتم: إنَّه في نهاية البيان: فيقال: مررتُ به زيدٍ؟ فالجواب عن هذا من وجوه، منها: أنَّ البدل مع المبدل منه كالشيء الواحد[٧] فيستحيل فيه ما يستحيل في النعت، إنَّما يُقدَّر تقدير جملة[٨] أخرى.

---

(١) قول للعرب استشهد به سيبويه على أنَّ الكاف اللاحقة (رويدَك والنجاءَك) للتوكيد والتخصيص، وليست ضميراً. قال: « وإنَّما جاءت هذه الكاف توكيداً وتخصيصاً، ولو كانت اسماً لكان (النجاءك) محالاً؛ لأنه لا يضاف الاسم الذي فيه الألف واللام ». الكتاب ١ / ٢٤٥. وانظر ١ : ٢٤٤. والتعليقة ١ / ٣٩، وشرح المفصّل ٣ / ٩٢، ٩٥.

(٢) قال سيبويه: « اعلم أنَّ هذه الحروف لا تكون وصفاً للمظهر؛ كراهية أن يصفوا المظهر بالمضمر كما كرهوا أن يكون (أجمعون) و(نفسه) معطوفاً على النكرة في قولهم: مررت برجلٍ نفسه ومررت بقومٍ أجمعين ». الكتاب ٢ / ٣٨٦.

(٣) في أ: « وأشكل ».

(٤) « فليس... تذمه » ليس في ب.

(٥) ذلك أنّ (هو) ضمير دالٌّ على مطلق الغيبة.

(٦) الكتاب ١ / ١٦٣، ٢ / ٣٨٦ – ٣٨٧، والجمل / ٢٣، والحلل / ١٠٩. قال سيبويه / « واعلم أنه قبيح أن تقول: مررتُ به وبزيدٍ هما ». الكتاب ٢ / ٣٨٧. ومن الشواهد التي ساقها سيبويه على هذا النوع من البدل قول الأعشى:

وكأنّه لَهِقُ السَّراة كأنَّه ما حاجبَيْه معيَّن بسوادِ

والمراد (كأنّ حاجبيه)، فأبدل (حاجبيه) من الهاء في (كأنه)، وما زائدة. الكتاب ١ / ١٦٣.

(٧) مطموسة في ب.

(٨) في أ: « كلمة ».

ومنها أنّهُ[1] (ليس)[2] كل بدلٍ تقصد به رفع إشكال يعرضُ في المبدل منه، بل من المبدل ما يراد به التأكيد وإنْ كان ما قبلَهُ غنيًّا عنه[3]، كقوله تعالى: ﴿وإنَّك لتهدي إلى صراطٍ مستقيمٍ صراطِ الله﴾ [الشورى: ٥٢]، ألا ترى أنَّه لو لم يذكر (الصِّراط) الأوَّل لم يَشُكَّ أحدٌ في أنَّ الصراط المستقيم هو صراط الله؟ وقد نصَّ عليه سيبويه على أنَّ من البدل[4] ما الغرض فيه التأكيد[5]. فإذا لم يلزم في كل بدل أن يكون رافعاً للإشكال لم يلزم ما سأل عنه هذا السائل.

ويزيد هذا عندك وضوحاً ما أجازه النحويون من إبدال المضمر من المضمر[6]،

(١) في أ: «أن».

(٢) ليست في أ.

(٣) قال الرضيّ: «... قد يفيد بعض الأبدال معنى ألفاظ الشمول فيجري مجرى التأكيد، نحو/ضُربَ زيدٌ ظهرُه وبطنه... وهو بدل بعض الكل، ثم يستفاد من المعطوف والمعطوف عليه معاً معنى (كلّه)، فيجوز الرفع على البدلية والتأكيد. ومنه: مُطِرْنا سهلُنا وجبلُنا، ومُطِرنا زرعُنا وضَرْعنا، ومُطِرَ قومك ليلُهم ونهارهم. فهذه الثلاثة في الأصل بدل اشتمال وجرت مجرى التأكيد؛ إذ المعنى: مُطِرَ أماكنُنا كلها». شرح الكافية ١ /٢ / ١٠٦٢.

(٤) في أ: «المبدل».

(٥) في ب: «التوكيد» قال: «فأما (نفسه) حين قلت: رأيته إياه نفسه، فوصف بمنزلة (هو)، وإيَّاه بدل، وإنما ذكرتهما توكيداً، كقوله جلَّ ذكره: ﴿فسجد الملائكةُ كلُّهم أجمعون﴾ [الحجر: ٣٠] إلا أن (إيَّاه) بدل، والنفس وصف، كأنك قلت: رأيت الرجلَ زيداً نفسَه، و(زيد) بدل». الكتاب ٢ /٣٨٨.

(٦) قال سيبويه: «فإن أردت أن تجعل مضمراً بدلاً من مضمرٍ قلت: رأيتك إيَّاك، ورأيته إيَّاه. فإن أردت أن تبدل من المرفوع قلت: فعلتَ أنتَ، وفعل هو، فـ(أنت) و(هو) وأخواتهما نظائر (إيَّاه) في النصب». الكتاب ٢ /٣٨٦.

وعلّق الرضيّ على جعل (أنت) في قولهم: ضربتُك أنت، توكيداً، و(إيَّاك) في (ضربتك إيَّاك)، بدلاً من المضمر، فقال: «وهذا عجيب؛ فإنّ المعنيين واحد، وهو تكرار الأوَّل بمعناه، فيجب أن يكون كلاهما تأكيداً لاتحاد المعنيين، والفرق بين البدل والتأكيد معنوي». شرح الكافية ١ / ٢ / ١٠٥٨.

وذهب الزمخشري إلى أنَّ (بك) في مثل (مررتُ بك بك) بدل من الأول، فقال الرضي: «وهذا أعجب من الأول؛ إذ هو صريح التكرير لفظاً ومعنى، فهو تأكيد لا بدل، وهو شبيه بقوله في باب المنادى: إنَّ =

كقولهم: (لقيته إيَّاه). فلو كان المرادُ بكلٍّ بدلِ رفع الإشكال لم يجز هذا؛ لأنَّ الهاءَ في قولك: (لقيته) إن كانت مجهولةً عندَ السامع فليس في ذكرك إيَّاه ما يجعلها معرفةً لديه.

ومن ذلك أنَّ قول النحويين: إنَّ المضمرَ امتنع وصفُه لأنَّه في غاية[1] البيان، ليس المرادُ به أنَّ كلَّ مضمرٍ بهذه الصفة؛ لأنَّا نجدُ من المضمرات ما هو مجهول، كقولك: (وجدتُ في الدار رجلاً فجالسته). فهذا الضمير ونحوه ليس بمعروفٍ، وإنَّما سمَّاهُ النحويّون معرفةً لأنَّ السامعَ يعلم أنَّه يعود إلى الرجل المذكور في أوَّل الكلامِ دونَ غيره[2].

فإذا كان كذلك ثبت أنَّهم إنَّما أرادوا بهذا التعليل أنَّ بعضَ المضمراتِ لـمَّا كان في غاية البيان فاستغنى عن النعتِ حُملَ سائر المضمراتِ عليه، ولهذا نظائر في صناعة النحو.

ومع هذا فلو كان [٤٠ / ب] / /كلُّ ضميرٍ في غاية البيان على ما توهّمه هذا المتوهّم لوجدنا لقولهم: (مررت به زيد) وجهاً يصحُّ فيه البدل؛ وذلك أنْ يجري ذكر (زيدٍ) في مجلسٍ فيقولَ قائلٌ: (مررتُ به)، فيضمره لما جرى من ذكره، ثمَّ يتوقَّع أنْ يظنَّ به[3] أنه أراد غيره، فيذكر اسمه رفعاً للإشكال، وهذا وجهٌ صحيح لا ينكره منكرٌ.

ومما يؤيد بطلانَ هذا الاعتراض أيضاً، وإنْ كان بعض ما ذكرناه يكفي، أنَّه لا

= الثاني في /يا زيدُ زيدُ، بدل، وجميع ذلك تأكيد لفظي». شرح الكافية ١ / ٢ / ١٠٥٨. وانظر المسألة في: الكتاب ١ /٣٩٣، والمقتضب ٤ /٢٩٦، وشرح المفصَّل ٣ /٦٩ - ٧٠، ٣ /٤٣، والإيضاح في شرح المفصَّل ١ /٤٥٣.

(١) «غاية البيان» مطموستان في ب.

(٢) لأنه لا يكون إضمار إلا بتقدم ذكر أو دلالة حال. انظر ح ٥، ص ٣٣.

(٣) ليست في ب.

يصحُّ إلا في بدل الشيء من الشيء[1] وهما لعينٍ واحدة. فأما بدلُ البعض من الكلِّ وبدل الاشتمال وبدل الغلط[2] فلا يصحُّ اعتراضه في شيء من ذلك[3].

ألا ترى أنَّك إذا قلت: ضربتُه وجهَه، وجدت في (الهاء) من الاحتياج إلى البيان ـ وإن كانت معرفةً عند المخاطب ـ مثل الذي تجده في الاسم الظاهر إذا قلت: ضربت زيداً وجهَه.

وكذلك تجد قولك: (انتفعتُ بهِ علمِه) محتاجاً إلى البيان كاحتياج قولك: (انتفعت بزيد علمِه).

وقد اختلف النحويون في ضمير المتكلم وضمير المخاطب: هل يجوز إبدال الظاهر منهما[4] على إبدال الشيء من الشيء وهما لعين واحدة فيقال: (ضربتك زيداً) و(ضربتني أخاك)؟ فكان الأخفش[5] يجيز ذلك ويحتج بقوله تعالى:

(١) يسميه ابن قيم الجوزية بدل الموافق من الموافق. بدائع الفوائد ٤ / ٢٦٠.

(٢) زاد السيوطي نوعاً خامساً من البدل، وهو بدل كل من بعض، وجعل من ذلك قول الشاعر:

رحمَ اللهُ أعظُماً دفنوها بسجستانَ طلحةَ الطَّلحاتِ

على أنَّ (طلحة) بدل من (أعظم) وهي بعضه. همع الهوامع ٢ /١٢٧. ورد الشنقيطي عليه فجعله بدل كل من كل. الدرر اللوامع ٢ /١٦٣.

(٣) لأنَّ ذات البدل في الأنواع الثلاثة الأخيرة ليست ذات المبدل منه، فهي بعكس بدل الكل؛ إذ ذات البدل فيه هي ذات المبدل منه.

(٤) أنكر البصريون هذا النوع من البدل، وأثبته الأخفش والكوفيون مستدلِّين بقول الشاعر:

بكمْ قريشٍ كُفينا كلَّ معضلةٍ وأمَّ نهج الهدى مَن كان ضليلا

على أنَّ (قريش) بدل من ضمير المخاطب (بكم). شرح شذور الذهب/ ٥٢٦، وتوضيح المقاصد ٣ / ٢٦٠، ومنهج السالك ٢ /٤٣٨، وحاشية الصبان ٣ /١٢٩. وأجازه قطرب في الاستثناء: ما ضربتكم إلا زيداً. وشرط النحاة لهذا النوع من البدل ثلاثة شروط، هي:

١- أن يكون بدل كل من كل مفيداً الشمول، وإلا امتنع وقوعه.

٢- أن يكون بدل بعض من كل.

٣- أن يكون بدل اشتمال.

(٥) انظر المصادر المذكورة في الحاشية السابقة.

﴿ليجمعنَّكم إلى يوم القيامة لا ريب فيه الذين خسروا أنفسَهم﴾ [الأنعام: ١٢].

وهذا خطأ عند النحويين؛ لأن ضمير المتكلم في نهاية البيان، وكذلك ضمير المخاطَب، فلا يصحُّ فيه البدل. فإن احتج الأخفش بأن من البدل ما يرادُ منه التأكيد على ما قدَّمناه لم يصح ذلك في هذا الموضع؛ لأنه إذا أبدل الظاهر من ضمير المتكلم وضمير المخاطَب فقد أحلَّ الظاهر محلَّهما، ولا تستعمل الأسماء الظاهرة في إخبار المتكلم عن نفسه ولا في الخطاب، ألا ترى أنك تقول عن نفسك: قُمتُ، ولا يصح أن تقول للمخاطب: قام زيدٌ وأنت، تريد: (قمتَ)؛ لأنك توهم المخاطب أنك تخبره عن غيره.

ولم يختلف النحويون في جواز البدل من ضمير المتكلم والمخاطَب إذا كان بدل بعض من كل وبدل اشتمال، كقولك: ضربتُني وجهي، وسلبتُك ثوبكَ(١)، وأنشد سيبويه: [الوافر]

ذَريني إنَّ أمركِ لنْ يُطَاعا وما ألفيتني حلمي مضاعا(٢)

وأما سؤالك: هل يجوز أن يعطف على المضمر عطف بيانٍ؟ فإني لم أر في [٤١ / أ] // ذلك لأحدٍ من النحويين قولاً، والقياس عندي ألا يجوز؛ لأنهم قد جعلوا عطف البيان بمنزلة النعت، فيجب أن يجري في الامتناع من الجواز مجراه.

وأما سؤالك: لمَ لم يجزْ أن توصف المعرفة بما هو أخصُّ منها وأكثر تعريفاً(٣)،

(١) انظر: ح ٤، ص ٣٨ من التحقيق.

(٢) البيت لعدي بن زيد العبادي، وهو في ديوانه: ٣٥، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ٤٢٤، وشرح أبيات سيبويه / ٩٢، وخزانة الأدب ٢ / ٣٦٨. ونُسب إلى عدي وإلى رجل من بجيلة في / تحصيل عين الذهب ١ / ٧٧ – ٧٨، والأصول ٢ / ٤٠، وقلائد الفرائد ٤ / ١٩٢. وهو بلا نسبة في / معاني القرآن للفراء ٢ / ٧٣، والتمام في شرح أشعار هذيل / ٢١، وشرح المفصل ٣ / ٦٥، وشواهد التوضيح / ٢٠٧، وشرح ابن عقيل ٢ / ٣٠١، وهمع الهوامع ٢ / ١٧٢. والشاهد فيه إبدال الاسم الظاهر (حلمي) من ضمير المتكلم (الياء) في (ألفيتني).

(٣) الجمل: ١٣، وشرح المفصل ٣ / ٧٢.

وجاز ذلك في النكرة؟ فإنَّما ذلك لأن الغرض في صفة المعرفة خلافُ الغرض في صفة النكرة، فلاختلاف الغرضين اختلفت حالتا الصفتَيْن.

أما الغرض في صفة المعرفة فإنَّما هو إزالة الاشتراك(١) العارض فيها، أو المدحُ(٢) أو الذمُّ، فلم يجز أنْ تكون أخصَّ من موصوفها لثلاث علل؛ إحداها: أن المعرفة لا يعرض(٣) الشك لجميع المخاطبين بها(٤)، ولو كانت كذلك لم تسمَّ معرفة، وإنما يعرض فيها الشك عند بعض مَن يخاطب بها، فهي غنية عن الوصف في أكثر أحوالها. وأمَّا الصفة فهي مجهولة عند كل مَنْ يسمعها حتى يذكر موصوفها الذي يخصصها، فلما كان موصوفها غنياً في أكثر أحواله وهي مفتقرة إليه في جميع أحوالها صار موصوفها أخصَّ منها.

ألا ترى أنَّ (العاقلَ) و(الظريفَ) و(الكريمَ) ونحوها صفات عامَّة يوصف بها كل من وُجِدَ فيه عَقل أو ظُرف، أو كَرم، فإذا ذكر المخبر شيئاً منها لم يعلم السامع من المقصود بتلك الصفة؟ فإذا قال: زيدٌ العاقلُ، أو عمرٌو الظريفُ أو جعفرٌ الكريمُ، صارت هذه الصفات مختصة بهؤلاء المذكورين دون غيرهم ممَّن يجوز أن يوصف بها.

ولم يوضع (زيد) ونحوه من الأعلام في أصل وضعه ليُسمَّى(٥) به كلُّ مَنْ [هو](٦) على صورته، كما وضع (العاقل) ونحوه من الصفات ليوصف به كل من وجدت فيه تلك الصفة. فقد بان بهذا أن الموصوف أخصُّ من الصفة، وأنَّ الصفة أعمُّ منه، أعني ما تقدم ذكره من المعارف.

(١) انظر: ح ٥، ٦، ص ٢٧، ٢٨.

(٢) في أ: «و المدح».

(٣) في ب: «لا يعترض».

(٤) في ب: «فيها لجميع المخاطبة».

(٥) في ب: «ليتسمى».

(٦) زيادة من ب.

والعلة الثانية: أنَّ صفة المعرفة إنَّما المراد منها الزيادة في البيان، والزيادة جزء من المزيد، فيلزم من ذلك أن يكون حظ المزيد فيه من البيان أكثر من حظ الزيادة.

والعلة الثالثة، وبها ينبغي أن تعلل الصفات التي يُقْصدُ بها المدح أو الذم: أن صفة المعرفة بعض ما يشتمل عليه الموصوف من الصفات. ألا ترى أنك إذا قلت: جاءني زيدٌ العاقلُ، فـ(زيد) يشتمل على صفات كثيرة(١).

[٤١ /ب] والعاقل(٢) أحدها، وكل واحدة منها / / تخصِّصه إذا ذكرت كما يخصص (العاقل)، فكان حظ (زيد) من التخصيص لهذا الاعتبار أضعاف حظ (العاقل). ولهذا قال سيبويه وغيره من البصريين: «إنَّ العلم كأنه مجموعُ صفاتٍ كثيرةٍ»(٣)، يريدون بذلك أن (زيداً) و[غيره](٤) لو لم يكن له اسمٌ علمٌ يخصه ثم احتاج المخبِر إلى الإخبار عنه لاحتاج أن يقول: جاءني الرجلُ الطويلُ صاحبُ الثوب الأبيض ابنُ الرجل الفلاني الساكن في موضع كذا، فيذكر عشرين صفةً ونحوها حتى يفهم السامع عنه، وربما لم يفهم السامع وعجز المخبِر عن تعديد صفات المخبَر عنه، فاختصر ذلك كله بأن سمِّي (زيداً) أو (عمراً)، فناب هذا الاسم العلم في الإخبار عنه مناب تلك الصفات الكثيرة.

فإن عرض فيه بعد ذلك شيءٌ من الإشكال عند بعض المخاطبين زاد المخبِر عنه صفةً أو صفتين من صفاته التي اشتمل عليها، فيكون ذلك أخفّ وأيسرَ من تعديد الصفات. فلهذه العلل الثلاث لزم أن يكون الموصوف إذا كان معرفة أخصّ من

(١) في النسخة الخطية: « كثيرة أحدها.....».

(٢) سقطت من متن الأصل وكتبت في الحاشية.

(٣) لم أقف على النص في الكتاب ولعل ذلك يفهم من قول سيبويه: « ... فكأنك إذا قلت: هذا زيد، قلت: هذا الرجل الذي من حليته ومن أمره كذا وكذا بعينه، فاختص هذا المعنى باسم علم يلزم هذا المعنى». الكتاب ٢ /٩٣ - ٩٤.

(٤) الكلمة مطموسة في النسخة الخطية، ولعل السياق ما ذكرته.

صفته. فأما[١] النكرة فالغرض في وصفها تقريبها من المعرفة، فلم تخلُ صفتها من أحد ثلاثة أشياء: إما أن تكون أعمَّ منها، وإما أن تكون مساويةً لها، وإما أن تكون أخصَّ منها[٢]. فلو كانت صفتها أعمَّ منها كان ذلك مبعداً لها من المعرفة لا مقرباً، وهذا نقض الغرض. ووإن كانت صفتها مساويةً لها في العموم عريت من الإفادة، وكان ترك الصفة وذكرها سواء، فلزم أن يكون أخص منها اضطراراً.

ويبين هذا أنك لو قلت لصاحبك: اذهب فجئني برجل، لخرج وأتاك بأول رجلٍ يجده[٣]. فإن قلت له: جئني برجل ظريفٍ، لم يجئك بكل مَن يجده[٤] من الرجال، وتعذّر وجوده عليه أشدُّ من تعذُّر وجود الأول. فإنْ قلت له: جئني برجل ظريفٍ عاقلٍ، كانَ أشد تعذراً وأقل لوجوده؛ ولهذا قال المتكلمون: «الزيادة في الحدّ نقصانٌ من المحدود». وفي هذا المعنى يقول بعض المحدثين[٥]:

يُسَرُّ الفتى بالحَيْن يجلبُ راحةً ... وأيَّامُه تمضي كما انتثر العِقْدُ

وينقصُ منْه كلّ وقت يزيده ... كذا نقصَ المحدودُ حين نما الحدُّ

قال[٦] أبو محمد رحمه الله: فهذا ما عندي من الجواب عن سؤالك، والحمد لله كثيراً[٧]، وصلى الله على محمد بكرةً وأصيلاً، وسلَّم[٨] تسليماً.

كملت المسألة بحمد الله تعالى وعونه، لا ربَّ سواه، ولا معبود إيَّاه.

(١) في ب: «وأما».

(٢) نقل أبو حيان عن الحوفي أن يكون (ذلك) في قوله تعالى: ﴿ولباس التقوى ذلك خير﴾ نعتاً لـ (لباس التقوى)؛ لذهابه إلى أن الأسماء المبهمة أعرف مما فيه الألف واللام وما أضيف إليه، وقال: «وسبيل النعت أن يكون مساوياً للمنعوت أو أقل منه تعريفاً». البحر المحيط ٤/٢٨٣. انظر: المقتضب ٤/٢٨٢، والأشباه والنظائر ٢/٤٧٥.

(٣) في ب: «يلقاه».

(٤) في ب: «يجد».

(٥) لم أقف عليهما فيما بين يدي من مصادر.

(٦) «قال... الله» ليست في ب.

(٧) في ب: «كثيراً جزيلاً».

(٨) «وسلم... إياه» ليس في ب.

المصادر والمراجع

* **ارتشاف الضرب**: أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥ هـ)، حققه د. محمد رجب النجار، راجعه د. رمضان عبدالتواب، ط١/١٩٩٨م، مكتبة الخانجي، القاهرة.
* **أسماء المغتالين**: ابن حبيب (ت٢٤٥ هـ)، حققه عبدالسلام هارون ضمن نوادر المخطوطات، دار الجيل، ط١، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م، بيروت.
* **أسرار العربية**: أبو البركات عبد الرحمن الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، عُني بتحقيقه محمد بهجة البيطار، مطبعة الترقي، دمشق، ١٣٧٧هـ / ١٩٥٧م.
* **الأشباه والنظائر**: السيوطي (ت ٩١١هـ)، مجمع اللغة العربية، (ج ٢)، تحقيق د. غازي طليمات، دار المعارف بدمشق. ونسخة أخرى بتحقيق د. عبدالعال سالم مكرم. ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٦هـ.
* **إصلاح الخلل**: ابن السِّيد (ت٥٢١ هـ)، حققه حمزة النشرتي، الرياض، ١٩٧٩م.
* **الأصول**: ابن السرَّاج (ت ٣١٦هـ)، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، ط١، ١٩٨٥، مؤسسة الرسالة، بيروت.
* **الأمالي**: أبو علي القالي (ت ٣٥٦هـ)، دار الآفاق، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م.
* **الأمالي**: هبة الله بن الشجري (ت ٥٤٢ هـ)، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.
* **أوضح المسالك**: ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت.
* **الإيضاح العضدي**: أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ)، حققه د. كاظم بحر

المرجان، ط ٢، ١٩٩٦ م، عالم الكتب، بيروت.

* **الإيضاح في شرح المفصل**: ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)، حققه د. موسى بناي العليلي، بغداد، بلا تاريخ.
* **البحر المحيط في أصول الفقه**: الزركشي (ت ٧٤٩هـ)، حققه سليمان الأشقر، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت.
* **البحر المحيط**: أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، مطابع النصر الحديثة، الرياض، بلا تاريخ.
* **البدل في الجملة العربية**: د. حسين محمد حسن، ط ١، ١٩٨٩م، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
* **البسيط في شرح جمل الزجاجي**: ابن أبي الربيع (ت ٦٨٨هـ)، تحقيق د. عياد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٦ م.
* **بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس**: أحمد بن يحيى الضبي (ت٥٩٩هـ)، مطبعة روخس مجريط، ١٨٨٤م.
* **التبصرة**: الصيمري (تو في القرن الرابع الهجري)، حققه د. فتحي أحمد مصطفى عليّ الدين، ط ١، ١٩٨٢م، دار الفكر، دمشق.
* **التعليقة على كتاب سيبويه**: أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ)، حققه د. عوض القوزي، ط ١، ١٩٩٠م، مطبعة الإمامة، القاهرة.
* **التكملة**: أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ)، حققه كاظم بحر المرجان، العراق، ١٩٨١م.
* **التوابع في كتاب سيبويه**: د. عدنان محمد سلمان، مطبعة وزارة التعليم العالي، الموصل، العراق، ١٩٩١م.

* **توضيح المقاصد**: المرادي (ت٧٤٩هـ)، تحقيق د. عبد الرحمن علي سليمان، القاهرة، ١٩٧٦م.
* **ثمار الصناعة**: أبو عبد الله الحسين الدينوري (تق ٥هـ)، حققه د. محمد بن خالد الفاضل، ط ١، ١٩٩٠م، الرياض.
* **الجمل في النحو**: الزجاجي (ت٣٣٧ هـ)، حققه د. علي توفيق الحمد، ١٩٨٥م.
* **حاشية الصبَّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني**: القاهرة، بلا تاريخ.
* **الحجة**: أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ)، حققه بدر الدين قهوجي وبشير جويجاني، دار المأمون للتراث، دمشق.
* **الحلل**: ابن السِّيد (ت٥٢١هـ)، تحقيق د. مصطفى إمام، القاهرة، ١٩٧٩م.
* **خزانة الأدب**: عبد القادر البغدادي (ت١٠٩٤هـ)، حققه عبدالسلام هارون، ط ٢، مكتبة الخانجي ودار الرفاعي، ١٩٨٤م.
* **الخصائص**: أبو الفتح بن جني (ت٣٩٣هـ)، حققه محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط ٢.
* **الدرر اللوامع**: الشنقيطي، القاهرة، ١٣٢٨هـ.
* **الدر المصون**: السمين الحلبي (ت٧٦١ هـ)، حققه د. أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، ١٩٨٧م.
* **دلائل الإعجاز**: عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧٤هـ)، قرأه وعلَّق عليه محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة.
* **ديوان رؤبة (١٤٥هـ)**: وليم آلورد (ت١٩٠٩م)، مكتبة الآفاق الجديدة،

نسخة مصورة، بيروت.

* **ديوان المرار الفقعسيّ**: صنعة الدكتور نوري حمودي القيسي، مجلة المورد، مج ٢، ع ٢، ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م.
* **سِمْط اللآلي**: أبو عبيد البكري (ت٤٨٧هـ)، حققه عبد العزيز الميمني، دار الحديث للطباعة والنشر والتوزيع، ط ٢، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م، بيروت.
* **سير أعلام النبلاء**: الذهبي، (ج١٩)، حققه شعيب الأرناؤوط، ط١٠، ١٩٩٤م.
* **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، بيروت.
* **شرح التسهيل**: ابن مالك (ت٦٧٢هـ)، حققه د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، ط ١، ١٩٩٠م، دار هجر، القاهرة.
* **شرح التصريح بمضمون التوضيح**: الشيخ خالد الأزهري (ت٩٠٥هـ)، دار الفكر، بلا تاريخ.
* **شرح الحدود النحوية**: جمال الدين الفاكهي (ت٩٧٢هـ)، حققه د. صالح بن حسين العايد، مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.
* **شرح شواهد المغني**: السيوطي (ت٩١١هـ)، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت.
* **شرح الكافية**: الرضي الأستراباذي (ت٦٨٨هـ)، حققه د. حسن الحفظي ومحمد بشير المصري، ط ١، ١٩٩٣م، مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض. ونسخة أخرى دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٢هـ.
* **شرح اللمع**: أبو الحسن الباقولي (ت٥٤٣هـ)، حققه د. إبراهيم أبو عباة، ط١،

١٩٩٠م، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض.

* **شرح المفصل**: ابن يعيش (ت٦٤٣هـ)، عالم الكتب، بيروت.
* **شرح المقدمة المحسبة**: ابن بابشاذ (ت٤٦٩هـ)، حققه د. خالد عبد الكريم جمعة، ط ١، ١٩٧٦م، الكويت.
* **شواهد التوضيح**: ابن مالك (ت٦٧٢هـ)، تحقيق وتعليق محمد فؤاد عبدالباقي، دار الكتب العلمية، بيروت، بلا تاريخ.
* **الصلة**: أبو القاسم بن خلف بن بشكوال (ت٥٧٨هـ)، نشره عزة العطار الحسيني، القاهرة ١٣٧٤هـ/ ١٩٥٥م.
* **الفروق**: ابن بري (ت٥٨٢هـ)، حققه د. فراج الحمد، مجلة الدراسات اللغوية، مج ٥، ع ٢، ١٤٢٤هـ.
* **في النحو العربي.. نقد وتطبيق**: د. مهدي المخزومي، ط ١، ١٩٦٤م، المكتبة العصرية، بيروت.
* **قلائد العقيان**: الفتح بن خاقان (ت٥٢٩هـ)، تحقيق د. حسين خربوش، ط١، مكتبة المنار، ١٩٨٩م، عمان.
* **الكتاب**: سيبويه (ت١٨٠هـ)، حققه عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧م، القاهرة.
* **لسان العرب**: ابن منظور (ت٧١١هـ)، دار المعارف، القاهرة.
* **المحيط**: محمد الأنطاكي، مكتبة الأصمعي، حلب.
* **المخصَّص**: ابن سيده (ت٤٥٨هـ)، دار الفكر، بيروت.
* **المساعد على تسهيل الفوائد**: ابن عقيل (ت٧٦٩هـ)، حققه محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٠م.

* **مسند أحمد بن حنبل**، القاهرة، ١٣١٣هـ.
* **معاني القرآن**: الفراء (ت٢٠٧هـ)، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت.
* **معجم شواهد النحو الشعرية**: د. حنا جميل حدَّاد، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
* **مغني اللبيب**: ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، حققه د. مازن المبارك وعلي حمد الله، دار الفكر، دمشق.
* **المفصل**: الزمخشري (ت ٥٢٨هـ)، دار الجيل، بيروت، بلا تاريخ.
* **المقاصد النحوية**: العيني (ت ٨٥٥هـ)، على هامش خزانة الأدب، طبعة بولاق، ١٣٤٧هـ.
* **المقتضب**: المبرد (ت ٢٨٦هـ)، حققه محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.
* **الملخَّص في ضبط قوانين العربية**: ابن أبي الربيع (ت ٦٨٨هـ)، حققه علي الحكمي، ط ١، ١٤٠٥هـ.
* **نظام الارتباط والربط**: د. مصطفى حميدة، مكتبة لبنان.
* **همع الهوامع**: السيوطي (ت٩١١هـ)، دار المعرفة، بيروت، بلا تاريخ.

الورقة الأخيرة من الرسالة ـ نسخة تشستربتي

صفحة العنوان من نسخة تشستربتي

الورقة الأولى من الرسالة ـ نسخة تشستربتي

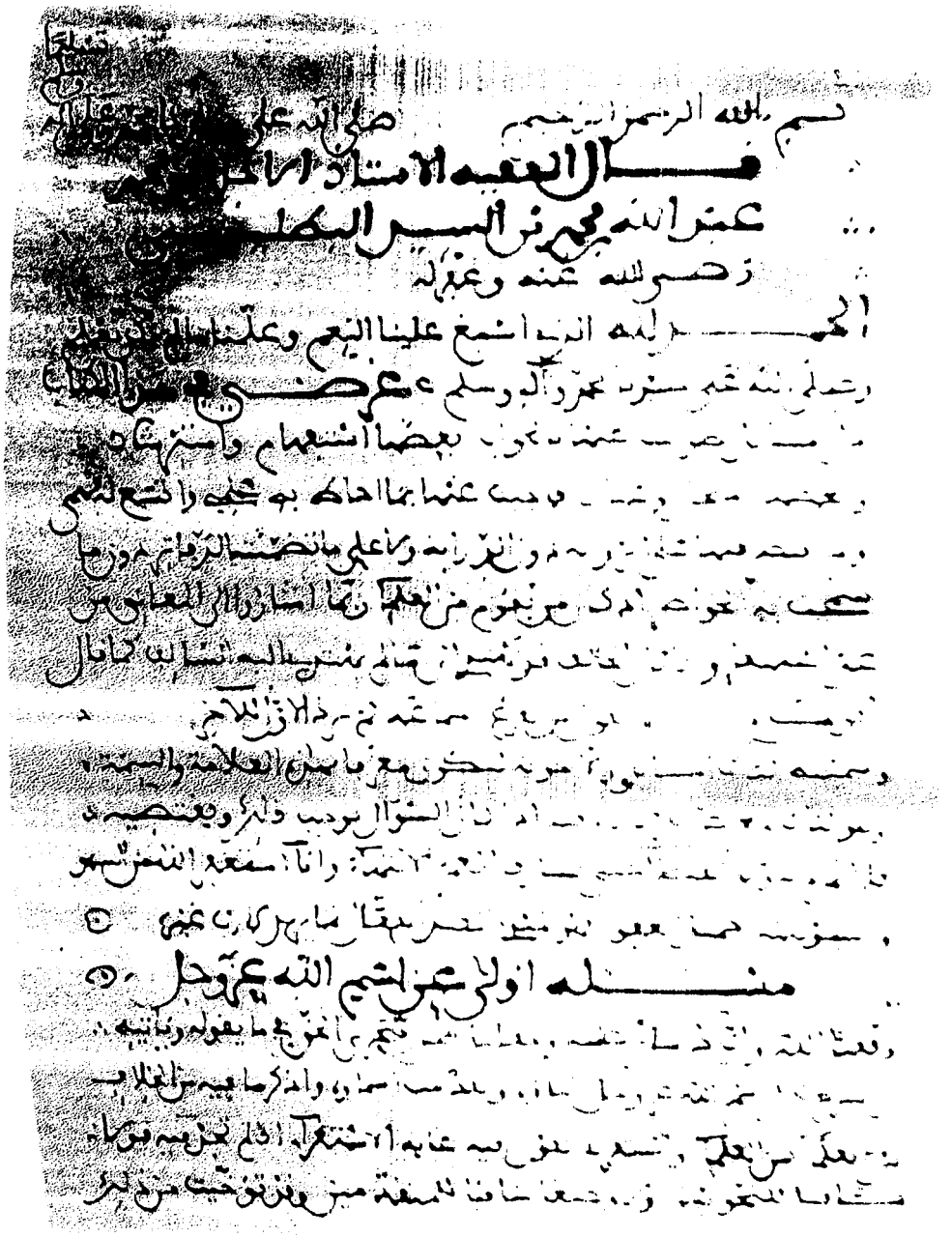

الورقة الأولى من المجموع ـ نسخة الإسكوريال

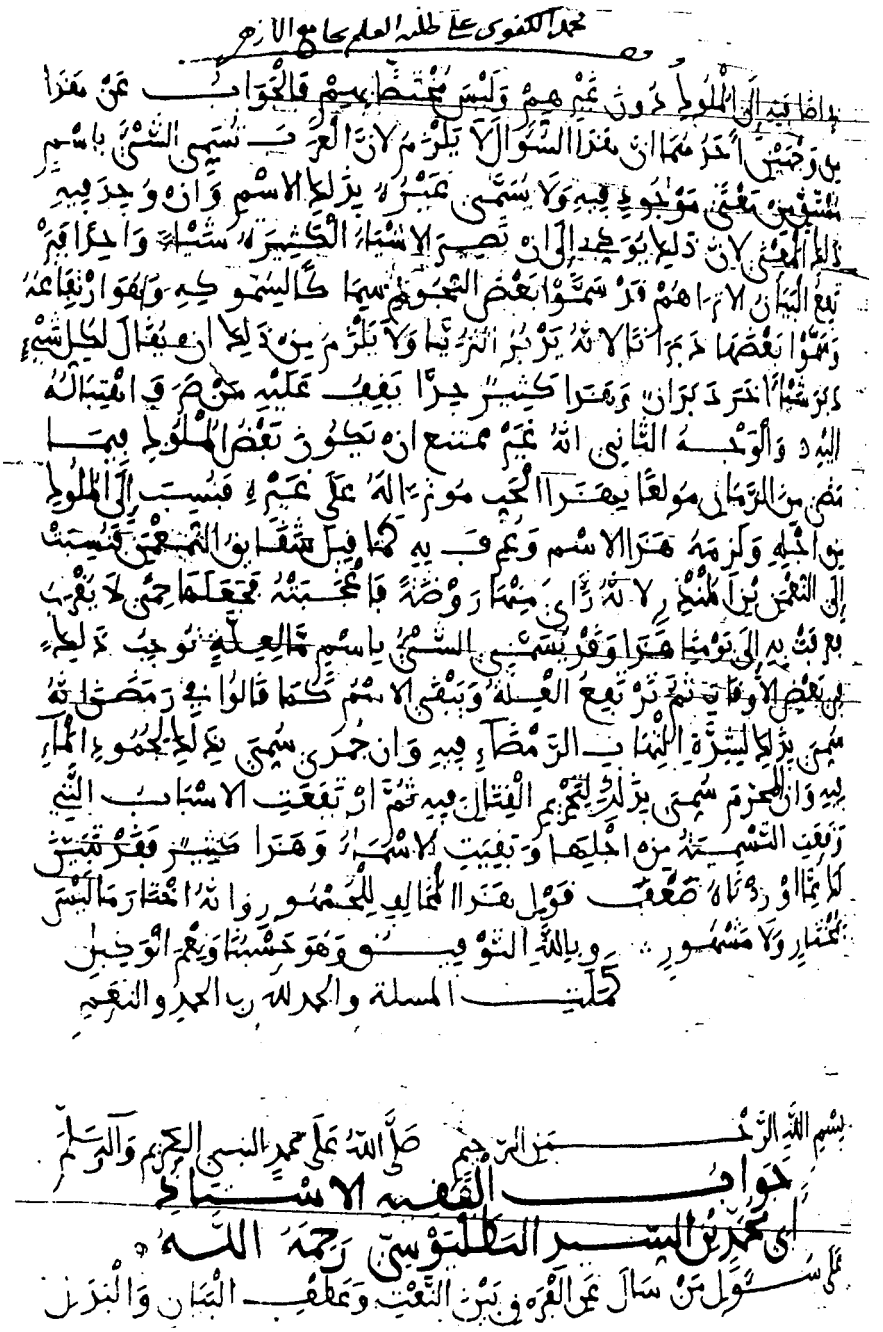

الورقة الأولى من المجموع - نسخة تشستربتي